www.quranonlinelibrary.com

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
جامعة القرويين
معهد محمد السادس للقراءات
والدراسات القرآنية

كشف الضُّر

في تحقيق نسبة ناظمة الزُّهْر

إلى الإمام الشاطبي

تأليف:
الدكتور عبد الهادي حميتو

www.quranonlinelibrary.com

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
جامعة القرويين
معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية

كشف الضُّر

في تحقيق نسبة ناظمة الزُّهْر

إلى الإمام الشاطبي

تأليف:

أ.د. عبد الهادي حميتو

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
جامعة القرويين
معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية

البريد الإلكتروني: uqarim6lec@gmail.com
الهاتف: 0537206003
زنقة الداهومي، رقم 2، ديور الجامع، الرباط

الكتاب: كشف الضر في تحقيق نسبة ناظمة الزهر

المؤلف: أ.د. عبد الهادي حميتو

أستاذ علوم القراءات بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية

وعضو اللجنة العلمية لمراجعة المصحف الشريف
بمؤسسة محمد السادس لطباعة المصحف ونشره

المتابعة والإعداد: محمد بن عبد الله البخاري

الطبعة الأولى:2024م.

الإيداع القانوني: 2024MO2552
ردمك: 978-9920-9775-9-3

تصدير:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فقد ألحَّت عليَّ الأسئلة من كل الجهات، ولا سيما من طلبة معهد القراءات بالرباط حول صحة نسبة قصيدة «ناظمة الزهر في عد الآي» للإمام أبي القاسم بن فيره الشاطبي الأندلسي- نزيل القاهرة وصاحب القصيدة الشاطبية المعروفة باسم «حرز الأماني ووجه التهاني» في القراءات السبع التي نظم فيها كتاب «التيسير في القراءات السبع» للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، والشاطبية الصغرى الرائية المسماة «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد» في رسم المصحف، فهل هذه الرائية الأخرى التي تسمى «ناظمة الزهر» هي أيضا له، وقد نظم فيها كتاب «البيان في عد آي القرآن» لأبي عمرو الداني أيضا؟

وكان الذي أثار هذه الموجة من الأسئلة وصول تحقيق جديد لقصيدة الشاطبي اللامية: «حرز الأماني» بقلم المقرئ الباحث الأستاذ علي بن سعد الغامدي المكي - حفظه الله - حيث جاءني لفيف من الطلبة بنسخة من التحقيق المذكور في طبعته الأولى المؤرخة بعام 1435هـ- 2014م عن دار الغوثاني للدراسات القرآنية بدمشق - سوريا، وفيه في ص43 - 45 تسمية ما صدر عن الشاطبي من مؤلفات رتبها المحقق على حروف المعجم، فبلغت عشرة ما بين قصيدة وإجازة وقطعة صغيرة.

أما المثير للانتباه، وهو الذي أزعج الطلبة المذكورين، فهو قوله: «هذه هي مصنفاته التي وقفت عليها، والتي أقطع بنسبتها إليه.

وقد نسب إليه متنان:

الأول: نسب إليه كثير من المتأخرين والمعاصرين قصيدة «ناظمة الزهر في عد آي السور» وهي قصيدة رائية تقع في سبعة وتسعين ومائتي بيت»[1].

ثم قال السيد الباحث: «قلت: وإنني لفي شك من نسبتها إليه مريب، وذلك من وجوه ستة».

وقد قابل الطلبة ما بين قوله هذا المقتضي للشك المُريب في صحة نسبتها، وبين قولي في كتابي «قراءة الإمام نافع عند المغاربة» مُعرِّفا بها: «وهي إحدى قصائده الثلاث التي سارت بها الركبان، وإن كانت أقلها شهرة عند المتأخرين؛ لذهاب العناية بعلم العدد، وتراجع الاهتمام بمعرفته منذ أزمان...وعدد أبياتها مائتان وسبعة وتسعون بيتا. وأما موضوعها فهو علم عدد الآي واختلاف النقلة فيه. وقد بناها على عادته على بعض مصنفات أبي عمرو الداني، وهو كتاب «البيان في عد آي القرآن»[2].

وهكذا قلت عنها أيضا في كتابي: «الإمام أبو القاسم الشاطبي»[3].

وقد عارضني الطلبة بالوجوه الستة التي سردها السيد الباحث، وهم يرونها وجيهة وكافية لإسقاط الثقة بنسبتها إلى الإمام الشاطبي، بل ولزوم إعادة النظر في إدخالها في المقررات الدراسية في المعاهد، وكذا الشروح العديدة الموضوعة عليها، واعتمادها أيضا في المصادر المضمنة في عدد من الملاحق التي تدون في ذيول المصاحف المطبوعة في المشرق والمغرب على السواء؛ لأن اعتمادها يفقد اعتباره

(1) ص45
(2) قراءة الإمام نافع: 2/ 120
(3) ص48 – 49

بمجرد تطرق الشك إلى هذه النسبة، فكيف إذا تحققت جهالة ناظمها حتى لا يدرى شخصه ولا زمانه ولا مكانه؟!

فكان لا مناص من النظر في الوجوه المذكورة التي ساقها الباحث ومدى حجية ما ذكره فيها، وبينما أنا أفكر في ذلك حالت حوائل صرفتني عن الموضوع بعد أن ركدت ريح القضية، إلى أن وصل إلى يدي بعض الرد الجزئي في مقدمة تحقيق «ناظمة الزهر في عد الآي» ضبط وتصحيح د. بشير بن حسن بن علي الحميري، نشر كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، الطبعة الأولى 1437هـ، حيث وجدته يقول جازما: «وللشاطبي منظومتان رائيتان، الأولى: «عقيلة أتراب القصائد». والثانية: «ناظمة الزهر»، ولكن العقيلة مضمومة (كذا) الراء، وهي من بحر (البسيط). والناظمة مكسورة الراء، وهي من بحر (الطويل).

ثم يقول: «ونسبتها إلى الإمام الشاطبي مما لا شك فيه، لمن مارس قراءة منظوماته وحفظها، فإنه يجد الأسلوب هو نفسه، مع الإبداع والقوة».

«ثم إن من ترجم له يذكر أن له قصيدة في علم العدد، وقد شكك بعضهم في هذه النسبة بحجة أنه لم يذكرها أحد من المتقدمين الذين أخذوا عن الشاطبي، وردوا على نسبتها عند القسطلاني للشاطبي بأنه تفرد بذلك، وهذا غير صحيح، فقد ذكرها ابن الجزري وغيره أيضا».

ثم قال: «فأما القول بأنه لم يذكرها تلاميذه، فلا حجة في سكوتهم عن ذكرها ما دام قد ذكرها البعض، فإن قول المثبت مقدَّم على قول النافي، ولا يستطيع أحد اتهام المثبت بالكذب».

«ثم إن المخطوطات التي وقفت عليها كلها تنسبها إليه، نعم هي متأخرة، لكن لا يوجد أحد نسبها إلى رجل آخر، فكيف نترك التصريح، ونأخذ بالظن؟!».

ثم قال بعد كلام: «وأصل المسألة: أن الشك في النسبة أتى في مقابل التصريح في المخطوطات بنسبتها إليه، فلا يكون ثم وجه لهذا الشك؛ لأنه يريد أن يُقَوِّل الساكتين ما لم يقولوه، ويتخذ من سكوتهم حجة على خطإ النسبة، وهذا غير مستقيم ولا منسجم؛ لأنه قد ذكر هذه النسبة بعضهم، ثم رأينا في المخطوطات هذه النسبة، ولم نر أي مخطوطة كتبت اسم المؤلف على الشك، بل ينسبونها بالجزم»[1].

ذلك مختصر ما رد به محقق الناظمة في مقدمة تحقيقه، وهي عناصر في غاية القوة لا سبيل في نظري إلى تجاهلها، ولا مطمع في دفعها أو توهينها بفرض الاحتمالات.

الإمام الجعبري وناظمة الزهر

وقد بدا لي أن القول بتفرد الإمام القسطلاني بنسبتها إلى الشاطبي، أو أن أحدا لم يسبقه إلى ذلك، هو منقوض كما ذكره محقق (الناظمة) بمعرفة ابن الجزري بها وذكره لها، فقول السيد الباحث عن القسطلاني في ص45: «وهو أول من رأيته نسبها إليه» يرده قول ابن الجزري في المسائل التبريزية: (ل: 18/ب) كما نقله الباحث نفسه في ص46: «وأما السؤال عن أبيات ناظمة الزهر التي تنسب إلى الشاطبي».

غير أن السيد الباحث قد استفاد منه خلاف ما يدل عليه بظاهره، حيث علق عليه بقوله: «ويستفاد من قوله هذا: أنه ـ على الأقل ـ يشك في أنه للشاطبي». ولنا عودة إلى ذلك.

ولا أدري لماذا لم يستفد من قوله: أن هنالك من قال قبل القسطلاني (ت923هـ) بنسبتها إليه، وقبل ابن الجزري أيضا (ت833هـ)؟ فإن في قوله: «التي تنسب» ما

(1) بين يدي المنظومة: ناظمة الزهر ص9 ـ 12

يشعر بذلك. ثم من يكون هذا الذي لمَّح إليه ابن الجزري؟ يغلب على الظن أنه الإمام إبراهيم بن عمر الجعبري (ت732هـ)، وهو إمام جليل اعتنى بتراث الشاطبي عناية فريدة فشرح قصيدته «حرز الأماني» وشرح قصيدته «عقيلة الأتراب» وأشار في شرحه المذكور على الحرز ـ وهو كنز المعاني ـ إلى قصيدته (الناظمة) وإن كان لم يذكر اسمها ولا اسم (العقيلة)، وإنما قال في سياق ذكره لمؤلفات الشاطبي: «ومن نظمه رائية الرسم فائقة نظائرها، ورائية العدد»[1].

ومن العجب أن يوجد هذا النص الصريح في الكنز مطبوعا ومخطوطا، ويُلقى باللائمة على من أثبته كما هو في الكتاب، فقد علق السيد الباحث في (ص46) في الحاشية (رقم1) قائلا: «ولا يُغترَّ بما أثبت في كنز المعاني للجعبري (173/1) الذي حققه الأستاذ الفاضل فرغلي عرباوي، إذ النص في تحقيقه هكذا: «ومن نظمه رائية الرسم ـ فائقة نظائرها ـ ورائية العدد..»، فإني لم أجد ذكرا لرائية العدد في تحقيق اليزيدي (36/2) وهو بلا شك أجود من التحقيق السابق، ثم رجعت إلى نسخة خطية لديَّ من الكنز، فلم أجدها أيضا، فالأقرب أن هذه الجملة ـ إن وردت في بعض نسخ الكنز ـ مقحمة من النساخ، وهو اللائق بالإمام الجعبري، فلا يتوقع منه مخالفة الأئمة الكبار الذين سبقوه».

ولست أدري كيف يكون تحقيق اليزيدي ـ رحمه الله ـ حكما على تحقيق الأستاذ فرغلي عرباوي حتى يحتكم إليه في ثبوت قوله: «ورائية العدد» أو نفيه، لا سيما وأن هذا الأخير مثبت لهذه العبارة، بل زاد فعلق في الحاشية (173/1 بالهامش رقم6) بقوله: «في (ح) (ورائية العدد) ساقط»، وهذه أمانة من المحقق، ومؤداها أن غير (ح) من النسخ الأربع التي ذكر أنه اعتمدها متفقة على إثبات العبارة المذكورة.

---

(1) كنز المعاني [1/ 172 ـ 173].

وهو قد ذكر أنه اعتمد في تحقيقه أربع مخطوطات: إحداهن اعتمدها أصلا وهي نسخة دار الكتب المصرية، ورمز لها برمز (ف)، ثم قابل عليها نسخة (ح) و (س) و(ع) وأثبت الفروق في الحواشي السفلية للخروج بنص سليم»[1].

وهذا يعني أن نسخة الأصل ونسختي (س) و(ع) متفقة على إثبات هذه العبارة، فهي الأولى بالاعتبار حسب قواعد التحقيق العلمي، وهو عين ما فعله الأستاذ فرغلي في تحقيقه.

أما تحقيق الأستاذ أحمد اليزيدي ففيه سقوط هذه العبارة من النص، ولم يعلق أصلا على سقوطها ولا ثبوتها عنده، مع أنه كما قال قد اعتمد في تحقيقه ست نسخ[2]. فأي المحققين أحق بالاعتماد؟ لا شك أن المثبت مقدم، ولا سيما وقد انتبه إلى الفرق بين نسخ التحقيق، في حين مر الثاني عليها مرور الكرام كما يقال فلم يعلق فيها بشيء، فتركنا لا ندري أمتفقة على هذا أم مختلفة؟

وأما قول السيد الباحث: «فالأقرب أن هذه الجملة مقحمة من النساخ» فنحن نرى خلاف رأيه، ولا نعتبره أقرب ولا قريبا؛ إذ المعروف أن النساخ يسقطون بعض الكلمات أو حتى بعض الأسطر بسبب زيغ النظر وانتقاله أثناء النسخ، وأما أن يقحموا في النص ما ليس في الأصل فهذا غير معهود، ولا يتصور إن حدث أن يقع في نسخ كثيرة، لا سيما إذا تباعد ما بينها في الزمان والمكان، مما يبعد معه أن يكون بعضها قد نسخ من بعض. والنُّسخ التي اعتمدها محقق الكنز هي على هذه الصفة من التباين فيما بينها، فالنسخة التي اعتمدها أصلا ـ وهي نسخة دار الكتب المصرية مكتبة طلعت تحت رقم (35/قراءات) ـ تاريخ الانتهاء من نسخها يوم الأربعاء 14

(1) كنز المعاني: مقدمة التحقيق [1/ 124].

(2) مقدمة تحقيق الجزء الأول من كنز المعاني: ص14.

رمضان من شهور سنة 835هـ[1]. والنسخة الثانية من مكتبة الأزهر: قسم المخطوطات. والنسخة الثالثة مصدرها مكتبة جامعة الملك سعود: قسم المخطوطات. والنسخة الرابعة نسخة دار الكتب المصرية أيضا: مكتبة طلعت برقم (149 قراءات). وليس فيها ما يدل على أن بعضها نسخ من بعض[2].

وأما قول السيد الباحث في الاستدلال على أن عبارة «ورائية العدد» مقحمة: «وهو اللائق بالإمام الجعبري، فلا يتوقع منه مخالفة الأئمة الكبار الذين سبقوه»، فقد أوهم بها أن هؤلاء الأئمة الكبار الذين سبقوه قد اتفقوا على نفي هذه النسبة أو هذه الزيادة على مؤلفاته، ولا أدري من هم الأئمة الذين سبقوه؟ فإن كان يعني السخاوي (ت643هـ) فهو إمام واحد لا أكثر. ولا أعلم أحدا قبل الجعبري تعرض للموضوع فنفى عنه ما لا يتوقع من الجعبري أن يخالفه فيه. على أن السخاوي حيث لم يذكر ناظمة الزهر في مؤلفات الشاطبي وسكت عنها لسبب من الأسباب كذهول أو اختصار، لا يعتبر سكوته حكما ولا دليلا صالحا لمعارضة من ذكر ما لم يذكره، يضاف إلى هذا أن زمان الجعبري ليس بالبعيد جدا عن زمان الشاطبي ولا السخاوي، فقد ولد الجعبري سنة 640هـ أو قبلها بيسير[3]، وذلك يعني أنه ولد في حياة الإمام أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت643هـ) وقبل موته بنحو أربع سنوات، وعليه فليس هناك مسافة كبيرة في الزمان بين موت الشاطبي وميلاد الجعبري فضلا عن موت السخاوي تلميذ الشاطبي بحيث يكون على حد قول السيد الباحث عن الجعبري «مخالفا الأئمة الكبار الذين سبقوه» كما توهمه عبارته، وميلاد الإمام الجعبري ـ كما قال ابن الجزري ـ «سنة أربعين وستمائة أو قبلها

(1) مقدمة التحقيق [1/ 119].
(2) تنظر مقدمة تحقيق شرح الجعبري [1/ 119ـ123].
(3) تنظر غاية النهاية لابن الجزري [1/ 21] رقم الترجمة 84.

تقريبا»، وهذا التقريب مبني على قول صاحبه محمد بن جابر الوادي آشي (ت749هـ) في برنامجه: «ومولده تقريبا في سنة أربعين وستمائة». قال: «لأن أول مقروءاتي ومسموعاتي كانت في سنة تسع وأربعين»[1]. فالبون ليس شاسعا بين عهد السخاوي وعهد الجعبري.

الإمام الجعبري و«ناظمة الزهر» في النسخ الخطية من كنز المعاني.

من القواعد المسلمة في الاستدلال أن المسألة المختلف فيها لا تصلح في نفسها أن تكون دليلا، لا على إثبات ولا على نفي، وذلك لأن ثبوت الخلاف فيها يسلبها الحجية؛ لأن ما فيه خلاف لا يرفع الخلاف. ولذلك قالوا: «ما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال».

وفي ضوء هذه القاعدة نرى أن استدلال السيد الباحث بعدم ذكر الإمام الجعبري لناظمة الزهر من بين مؤلفات الإمام الشاطبي في قوله عطفا على الذين لم يذكروها (ص47): «وإنه من البعيد جدا أن تكون هذه القصيدة له ولا يذكرها تلميذه السخاوي...ولا يذكرها أيضا كبار من ترجم له كالقفطي..وابن الأبار، وابن خلكان، وابن عبد الملك،...والجعبري والذهبي والصفدي والسبكي وابن كثير وابن الجزري والسيوطي وغيرهم» لا يصلح أن يكون دليلا للباحث؛ لأنه غير مسلم، فلا يصلح الاعتراض به؛ إذ الجعبري الذي يستدل به عندنا على صحة نسبة الناظمة إلى الشاطبي كما سنثبته بأدلتنا، هو نفسه الذي يستدل به السيد الباحث على نفي هذه النسبة، ومستند السيد الباحث في سوْق ذكره مع مَن ذكرهم، لا يزيد عن كونه لم يذكر ناظمة الزهر من بين مؤلفات الشاطبي التي ذكرها في ترجمته في الكنز،

(1) برنامج الوادي آشي: 47.

والدليل على ذلك خلو مخطوطة السيد الباحث، وتحقيق الأستاذ أحمد اليزيدي من ذكرها ونسبتها للشاطبي.

ونحن نعارض السيد الباحث في دليله الأول بدعوانا أن الجعبري ذكرها في الكنز مع مؤلفاته معطوفة عليها، كما نعارضه في دليله الثاني ـ لو كان يصلح دليلا ـ وهو خلو نسخته وخلو كتاب الأستاذ اليزيدي من ذكرها، فلا تبقى له حجة في كلا المستندين، وإلى القارئ البيان المفصل:

فأما خلو نسخة السيد الباحث من ذكر رائية الشاطبي في العدد التي هي المرادة بناظمة الزهر فهو أمر وارد، ويقع كثيرا كما يعرفه المشتغلون بتحقيق المخطوطات، والعمل في مثله إذا حدث أن تعتمد الزيادة إذا تبين صوابها، وللمحققين في قبولها وإلحاقها بالأصل طريقتان ومنهجان: الأول: إدخالها في صلب المتن وجعلها بين معقوفين دلالة على اختلاف النسخ فيها، ولا سيما إذا خلت منها نسخة المؤلف، أو نسخة الأصل، وورد تصحيحها على الحاشية، وكانت مما يقتضيه المقام؛ إذ ربما كانت من استدراك المؤلف نفسه. والثاني: الإحالة عليها في حاشية الأصل برقم وذكرها، زيادة أو نقصا أو تقديما أو تأخيرا، أو اختلاف عبارة، وذلك حينما لا يتبين وجه ترجيح الأخذ بها مع الأصل.

ويترجح الأخذ بالأول بمرجحات، ومنها أن تكون في نسخة المؤلف أو نسخة الأصل، أو المعروضة على المؤلف، أو المجيز بها لمن رواها عنه، أو كثرة النسخ الموافقة أو المصححة على الأصل، أو تعلقت بتصحيح تلاوة آية أو حديث في الصحيحين.

فبأي المنهجين أخذ السيد الباحث في المسألة؟

الملاحظ أن السيد الباحث لم يتوقف طويلا قبل الجزم برفض ما عده زيادة من الناسخ، ولم يقبله لا في صلب الكنز ولا في الحاشية حسب المنهج الثاني، وذلك لأنه فيما يبدو وقد استقر في خلده الحكم فعمد إلى أقرب علة وقعت في فكره، ليتخلص من احتمال أن يكون ذكر رائية العدد هو بالفعل من كلام الجعبري وليس من إضافات الناسخ، ولم يعتبر بكون الدعوى على الناسخ لو فتحت واعتبرت لكان الكثير مما في «كنز المعاني» وغيره مما خطه الناسخ غير مأمون فيه أن يحدث مثل ما أحدثه الناسخ في نسبة «ناظمة الزهر» أو رائية العدد إلى الإمام الشاطبي افتئاتا منهم على الإمام الجعبري الذي ذكر مؤلفات الشاطبي دونها في كنزه.

وكان على السيد الباحث أن لا يجزم ويطلق عبارة يشم منها أن نفي نسبة الناظمة إلى الشاطبي أمر محسوم، فيقول في هذا السياق بعد قوله في (ص47): «وإنني لفي شك من نسبتها إليه مريب». «وإنه من البعيد جدا أن تكون هذه القصيدة له ولا يذكرها تلميذه السخاوي».

ويقول في الحاشية (هامش رقم2):»ولا يُغْتَرَّ بما أثبت في كنز المعاني للجعبري (173/1) الذي حقق الأستاذ الفاضل فرغلي عرباوي؛ إذ الأصل في تحقيقه هكذا: «ومن نظمه رائية الرسم ـ فائقة نظائرها ـ ورائية العدد...»، فإني لم أجد ذكرا لرائية العدد في تحقيق اليزيدي (36/2)، ثم رجعت إلى نسخة خطية لدي من الكنز قوبلت بنسخة الجعبري وصححت عليها فلم أجدها أيضا». ثم قال السيد الباحث: «فالأقرب أن هذه الجملة مقحمة من بعض النساخ، وهو اللائق بالإمام الجعبري، فلا يتوقع منه مخالفة الأئمة الكبار الذين سبقوه. والعلم عند الله».

وللقائل أن يقول في مقابل قول السيد الباحث: «فالأقرب أن هذه الجملة مقحمة من بعض النساخ»: بل الأقرب أن هذه الجملة سقطت من بعض النساخ، وكانت في

أصل الكنز، بدليل وجودها في النسخ الأخرى. وله أن يقول أيضا: ولعل نسخة السيد الباحث التي ذكر أنها قوبلت بنسخة الجعبري قد جرت مقابلتها عليها في حياة الجعبري قبل أن ينقح نسخته فيستدرك فيها ذكر رائية العدد التي كان قد ذهل عنها عند ذكر مؤلفات الشاطبي.

وللقائل أيضا أن يلاحظ أن السيد الباحث قد اعتمد على ما في نسخته الخطية، بينما اعتبر ما يخالفها داخلا في احتمال أن يكون مقحما من بعض النساخ، وهذا في البت في هذه القضية لا يكفي؛ إذ هو نقض للبراءة الأصلية بغير مستند مسلم، وطعن في نسبة دون ثَبَتٍ كاف أو حتى قريب من الكفاية، وهو يشبه نفي الإنسان عن نسبه أو نفي نسبه عنه. والأصل أن الناس مصدقون في أنسابهم، كما أن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

وتحقيق الأستاذ أحمد اليزيدي ـ رحمه الله ـ الذي قال السيد الباحث عنه في مقدمة تحقيق «حرز الأماني» في طبعته الأولى في (ص46 في الحاشية رقم 1): «فإني لم أجد ذكرا لرائية العدد في تحقيق اليزيدي (36/2) وهو بلا شك أجود من التحقيق السابق»، يعني السابق في الذكر وهو تحقيق الأستاذ فرغلي سيد عرباوي، ثم عدل السيد الباحث عن عبارة التفضيل في الطبعة الثانية (ص47) بالهامش رقم2 فاكتفى بقوله: فإني لم أجد...» دون أن يذكر أنه بلا شك أجود.

وهذا التحقيق سواء اعتبره السيد الباحث الأجود أم عدل عن ذلك، هو أيضا لا يكفي للبناء عليه وإسقاط ما خالفه، وذلك لجملة من الأمور الأساسية، ومنها: أن الأستاذ اليزيدي ـ رحمه الله ـ وقد ذكر في مقدمة تحقيقه أنه اعتمد على ست نسخ ذكرها ووصفها، لم يذكر أي اختلاف بينها في القضية التي نحن بصددها، فهو ذكر مؤلفات الشاطبي في (36/2) ولم يذكر رائية العدد من بينها، فهل هذا يكفي في

إسقاط نسبتها؟ وهل يصلح دليلا لإسقاط نسبة ذلك عند من قال بها؟ وهل ذكر الأستاذ اليزيدي القضية أم لم يتعرض لها بالمرة؟ وفي هذه الحال: هل اطلع على نسبتها في بعض النسخ التي حقق عليها، ولكنها ليست الأصل الذي اعتمده؟ وهل يصلح تحقيقه مع السكوت أن يرجَّح على تحقيق من ذكر الخلاف ورجح البقاء على الأصل؟ وهل يسوغ أن يرجح تحقيق الأستاذ اليزيدي على تحقيق من ذكر مع أن تواريخ النسخ الست التي اعتمدها في التحقيق والمقابلة ليس شيء منها قبل القرن الثاني عشر؟

فالنسخة التي اعتمدها أصلا من كنز المعاني تاريخ نسخها: 5 شعبان 1266هـ (مقدمة التحقيق: ص15) والنسخة الثانية فرغ من نسخها في 10 ربيع الثاني 1188هـ(مقدمة التحقيق: ص17). والنسخة الثالثة مؤرخة بيوم الخميس أواخر ربيع الأول 1107هـ. (مقدمة التحقيق ص18). والنسخة الرابعة مؤرخة بـ 22 محرم 1186هـ. (المقدمة: ص21). والنسخة الخامسة مؤرخة بيوم السبت شعبان عام 1337هـ. (المقدمة: ص21). والنسخة السادسة مؤرخة بيوم الجمعة 28 ربيع الثاني 1316هـالجزء الأول، وفرغ من الجزء الثاني في ذي القعدة: 1316هـ(المقدمة: ص21 ـ 22).

فهل تصلح هذه النسخ التي ذكر الأستاذ اليزيدي اعتمادها لمقاومة النسخ المؤرخة في القرن التاسع الهجري، وفيها نسبة رائية العدد للشاطبي عطفا على مؤلفاته الأخرى؟ فإن الأستاذ فرغلي عرباوي ذكر من النسخ التي حقق عليها النسخة (ف) وتاريخ الفراغ من نسخها يوم الأربعاء رابع عشر رمضان المعظم سنة 835هـ. (مقدمة التحقيق: 121/1). ومصدرها دار الكتب المصرية: مكتبة طلعت تحت رقم (35 قراءات)، وذكر بعدها ثلاث نسخ أخرى اختصت واحدة

منها فقط بإسقاط قوله: «ورائية العدد» وهي المرموز لها عنده برمز (ح). (شرح الجعبري: 173/1 حاشية رقم6).

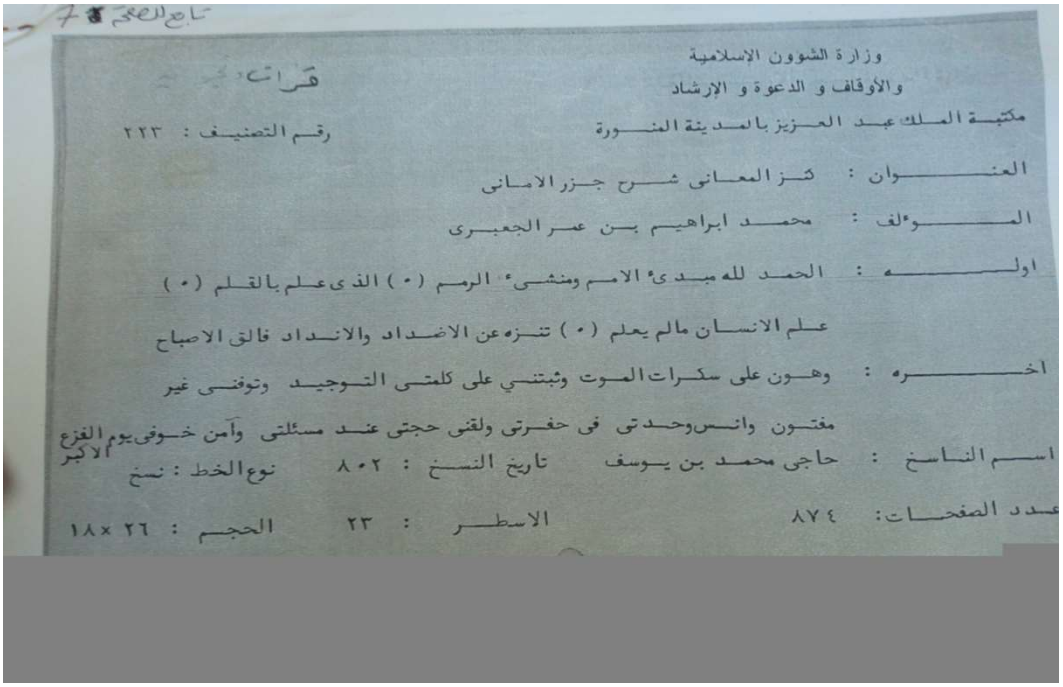

وزارة الشؤون الإسلامية
والأوقاف و الدعوة و الإرشاد
مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة
قراءات
رقم التصنيف : ٢٢٣
العنوان : كنز المعانى شرح جزر الامانى
المؤلف : محمد ابراهيم بن عمر الجعبرى
اوله : الحمد لله مبدئ الامم ومنشئ الرمم (٠) الذى علم بالقلم (٠)
علم الانسان مالم يعلم (٠) تنزه عن الاضداد والانداد فالق الاصباح
اخره : وهون على سكرات الموت وثبتني على كلمتى التوجيد وتوفنى غير
مفتون وانس وحدتى فى حفرتى ولقنى حجتى عند مسئلتى وآمن خوفى يوم الفزع الاكبر
اسم الناسخ : حاجى محمد بن يوسف تاريخ النسخ : ٨٠٢ نوع الخط : نسخ
عدد الصفحات: ٨٧٤ الاسطر : ٢٣ الحجم : ٢٦ × ١٨

وفي مجموعة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم 26 نسخة من كنز المعاني، ومنها مصورة بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة رقم التصنيف: 223 قراءات والتجويد، اسم الناسخ: حاجي محمد بن يوسف، تاريخ النسخ 802هـ، نوع الخط: نسخ، عدد الصفحات 874. وهذا التاريخ يقع بعد وفاة المؤلف الجعبري بسبعين سنة فقط؛ لأنه باتفاق توفي سنة 732هـ، وهي مؤرخة بتاريخ 802هـ.

وقد تضمنت هذه النسخة ـ كما يظهر في الصورة ـ قوله: «ومن نظمه رائية الرسم فائقة نظائرها ورائية العدد، وواسطة عقد تصانيفه القصيد الذي سار في الأمصار، وتلقاه بالقبول علماء الأعصار».

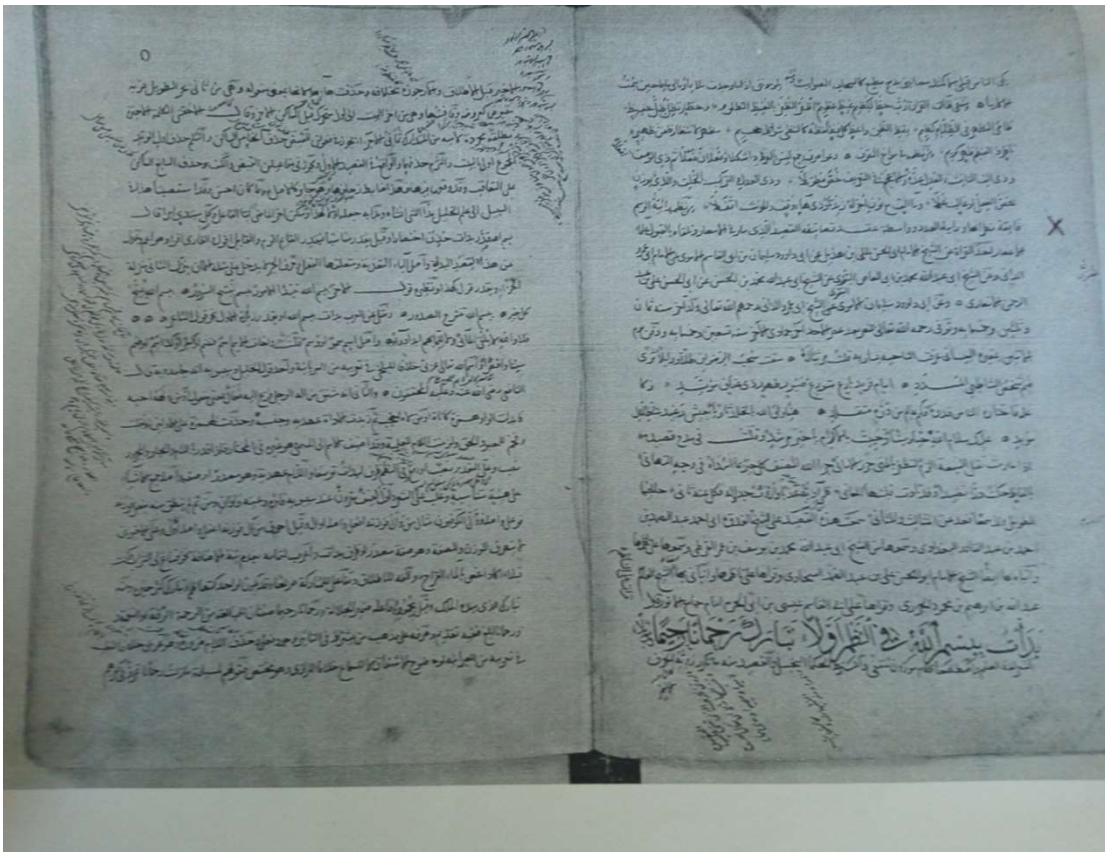

بينات أخرى على صحة نسبة ناظمة الزهر إلى الإمام الشاطبي عند الإمام الجعبري.

1 ـ فإلى جانب ما تقدم مما يعزز نسبة الناظمة إلى الإمام الشاطبي، ويكاد ينطق بها على لسان الإمام الجعبري ما جاء في قوله الآنف الذكر في عبارته التي مر بها السيد الباحث مر الكرام، بل أيضا وضع في نقله نقطا قبلها، سواء في طبعته

الأولى أو الثانية: «ومن نظمه رائية الرسم فائقة نظائرها، ورائية العدد، وواسطة عقد تصانيفه: القصيد الذي سار في الأمصار...».

فإن السيد الباحث قد وضع نقطا قبل إغلاق القوسين بعد قوله: «ورائية العدد» ولم يورد بقصد للاختصار أو لغير ذلك قول الجعبري: «وواسطة عقد تصانيفه القصيد الذي سار في الأمصار». ولا شك أن المراد بالقصيد «حرز الأماني».

ومثل السيد الباحث لا تخفى عليه دلالة قول الجعبري: «وواسطة عقد تصانيفه» أنها تعني القصيدة الأعلى رتبة في النفاسة والجودة، وواسطة العقد لا تتصور إلا واقعة بين طرفين من العقد كالجوهرة الثمينة تنظم في سلكها في وسط العقد، وذلك ولا شك مقصود الجعبري من كون حرز الأماني واسطة بين قصيدتين هي أجود منهما وأنفس، وإلا فلا تتصور واسطة مع طرف واحد، ولو كان الأمر في حرز الأماني على غير الصفة المذكورة من توسطها كتوسط الواسطة في العقد، لما صدق عليها أن توصف بكونها «واسطة عقد تصانيفه»؛ إذ لا تكون كذلك إلا باعتبار كون الطرف الأول هو لرائية الرسم، وهي «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد» للشاطبي، وكون الطرف الثاني هو لرائية العدد، وهي «ناظمة الزهر في عد آي السور»، وهي محل بحثنا لتصحيح نسبتها إلى ناظمها الإمام الشاطبي رحمه الله، ويكون الأمر في نعته للامية الشاطبي بالواسطة: أنها واسطة بين لؤلؤتين هما العقيلة والناظمة، وذلك على نحو ما نحا إليه الشاعر ابن الرومي في قوله يرثي ابنه الأوسط حين فجع بموته[1]:

توخى حمام الموت أوسط صبيتي فلله كيف اختار واسطة العقد

(1) ديوان ابن الرومي بشرح الأستاذ أحمد حسن بسج: 1/ 400.

ولا يخفى أنه ليس للشاطبي قصيدة أخرى تحل محل الناظمة لتتحقق الواسطة للحرز؛ لأن القصيدة الدالية التي قيل: إنه نظم فيها «تمهيد ابن عبد البر» كما حكى ذلك السخاوي عنه هي في موطإ مالك، لا في القراءة أو علم من علومها، فلا يصلح أن تنظم معها في عقد لتكون هي واسطة العقد، وكذلك لا يمكن تصور الطرف الآخر بعض القطع النظمية أو الإجازات التي أشار إليها السيد الباحث في ذكره لمؤلفات الشاطبي.

2ـ أما البينة الثانية التي تعزز نسبة الناظمة إلى الشاطبي وتعزز اهتمام الجعبري بها فهي اهتمام الجعبري بآثار الشاطبي في الجملة شرحا ومعارضة بالنظم على منوالها.

فأما اهتمامه بشرح آثاره فهو معلوم لا يحتاج إلى إثبات، فقد شرح لاميته في القراءات بكتابه «كنز المعاني»، وهو من أهم شروحها، وشرح رائيته في الرسم بكتابه «جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد» وهو مطبوع معروف.

وحذا حذوه إن لم يكن قد عارضه بالقصيدة المسماة «الشرعة في القراءات السبعة» ذكرها له صاحبه محمد بن جابر الوادي آشي الأندلسي ـ في جملة مؤلفاته التي أجازه بها ضمن إجازته العامة، وقال عن رويِّها «اللامية ألف» يعني أنها على روي القصيدة الشاطبية. وعارض الجعبري في رائية الرسم الإمام الشاطبي بقصيدة «رسم البرهان في هجاء القرآن»، وهي قصيدة رائية على وزن عقيلة الأتراب للشاطبي ورويها، ذكرها له حاجي خليفة في كشف الظنون، وقال: معارضة للرائية للجعبري»[1].

(1) كشف الظنون [1/ 572].

ويدل على هذا أبلغ دلالة أنه نظم مثله: «حديقة الزهر في عدد آي السور»، ووجه الشبه بينها وبين «ناظمة الزهر في عدد آي السور» لا يخفى. ويبعد أن يجيء هكذا دون قصد إليه، وهي قصيدة ذكرها له بهذا العنوان صاحبه الوادي آشي في برنامجه[1] ، وذكرها لنفسه في كتابه «رسوخ الأحبار»[2]، وذكرها له غير واحد ممن ترجموا له، وهي قصيدة من نفس بحر الطويل كالناظمة إلا أنها دالية، وناظمة الزهر رائية، وهما متشابهتان في العنوان.

ومن أوجه الشبه بينهما اشتراكهما في أول عبارة في مطلع كل منهما، حيث قال الشاطبي في ناظمة الزهر:

بدأت بحمد الله ناظمة الزُّهْر لتجني بعون الله عينا من الزَّهْر

وقال الجعبري في حديقة الزَّهر:

بدأت بحمد الله أول مقصدي وصليت بعده على الطهر أحمد

وهما معا تشتركان في البدء مع قول الشاطبي في أول حرز الأماني:

بدأت ببسم الله في النظم أولا تبارك رحمانا رحيما وموئلا

فهل يسوغ القول بأن كل ما ذكرته جاء عفوا، وأن الجعبري لم يكن عنده علم، ولا عناية بالناظمة، ولا معرفة بصاحبها، ولا نسبها إليه في كنزه، بل وأن يرتب على ذلك كون المتقدمين لم يعرفوها، إلى حد أن يقول السيد الباحث في (ص45) من مقدمة تحقيق «حرز الأماني ووجه التهاني»: لم يذكرها أحد من كبار الأئمة الذين ترجموا له في مصنفاتهم، إلا القسطلاني، وهو أول من رأيته نسبها إليه». ثم قال

(1) برنامج الوادي آشي ص47.
(2) ص59.

السيد الباحث في الحاشية رقم3: «ينظر الفتح المواهبي: 77 وسماها رائية في عدد آي السور».

وقد بينا فيما تقدم سقوط دعوى أن يكون الإمام القسطلاني (ت923هـ) أول من نسبها إليه ببيان ذكر الإمام الجعبري (ت732هـ) لها واعتنائه بها. ونزيد ذلك بيانا وإيضاحا فيما يلي، وهي البينة الثالثة.

3ـ الإمام القسطلاني وناظمة الزهر.

وهو الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني أبو العباس العلامة المصري الشافعي (851 ـ 923هـ) صاحب الشرح على صحيح الإمام البخاري، وله في القراءات كتابه الجامع المسمى «لطائف الإشارات لفنون القراءات» يدل على إمامته، وهو مطبوع، وله فيما يهمنا هنا كتاب «الفتح المواهبي» ثم اختصره، وهو مطبوع تحت عنوان «مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي». ترجم فيه للشاطبي ترجمة وافية واستوعب أخباره وذكر مؤلفاته وأشاد به.

وقد صدَّر له بقوله: «وبعد، فهذه منحة من منح الفتح المواهبي، تنبئ عن لمحة من سيرة أبي القاسم الشاطبي، جمعتها من مفترقات ما سطَّرَتْه في دواوينها الأئمة الواعون، ونصبت نفسي لنقل ما جزم به مَن رفع قدرَه الراوون، كاشفا عن غُرَر وجوه محاسنه القناع، بعبارة تُشنَّف بسماعها الأسماع، ورتبتُها على عشرة أبواب...»[1].

ويهمنا من هذا الكتاب بصفة خاصة الباب الذي عنوانه: «الباب الخامس في تآليفه البديعة المثال، البعيدة المنال»، وفيه يقول: «ومن تآليف الإمام الشاطبي

(1) مختصر الفتح المواهبي: 25 ـ 26.

قصيدته الرائية المسماة «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد» الشاملة لنفيس الفوائد، الجامعة شواردَ «المقنع» فائقة نظيراتها، ومنها رائية في عدد آي السور، التي نظم فيها تأليف الفضل بن شاذان»[1].

فها هو الإمام القسطلاني لا يبدي أي شك أو تحفظ في نسبة رائية العدد إلى الإمام الشاطبي، ويسلكها مع نظيرتها «العقيلة» في سلك واحد في النسبة، ويحتفظ بطرف من عبارة الإمام الجعبري في «كنز المعاني» عند ذكره لرائية الرسم في تنويهه بها بقوله: «فائقة نظائرها»، مما يدل على أنه اعتمد نسخة من الكنز فيها كل ما ذكره فيه مؤلفه من مؤلفات الشاطبي، وفي جملتها رائية العدد. وهذا يدل دلالة واضحة على أمرين في غاية الأهمية، وهما: سبق الجعبري للقسطلاني في نسبة رائية العدد للشاطبي، والثاني: نقض كون القسطلاني تفرد بهذه النسبة ولم يذكرها أحد قبله كما ذكره السيد الباحث.

على أن القسطلاني على فرض سبقه أو تفرده بهذه النسبة فهو ناقل لها عن غيره ممن تقدمه، وهو ثقة عدل إمام في هذا الشأن، فتفرده على فرض صحته لا يقدح في نقله كما هو معلوم من منهج أهل الرواية، وهو قد حكى في المقدمة ما تقدم من قوله الدال على نقله عن غيره حيث يقول: « جمعتها من مفترقات ما سطَّرَتْه في دواوينها الأئمة الواعون»، فكيف يرد مثل هذا النقل عن مثل هذا الإمام في كتاب ألفه عن ناظمها، وقصره عليه، واستوعب فيه النقل عن دواوين الأئمة فذكر ما ذكروه من مؤلفاته؟

يضاف إلى كل هذا أننا لا نعلم أحدا نسب الناظمة إلى أحد من المؤلفين وادعى منازعته إياها في النسبة إلى الشاطبي، كما لا نعلم أحدا قبل زمننا طعن طعنا

(1) مختصر الفتح المواهبي: 65.

صريحا في صحة هذه النسبة، أو رد على القسطلاني في عزوه إياها إلى الإمام الشاطبي، ولو حاولنا استيعاب أسماء من ذكر هذه النسبة مسلمة في مؤلفاتهم ما وسعنا ذلك، ولا اتسعت له مساحة بحثنا، ولكننا نلاحظ أننا لا نجد في المقابل على الطرف الآخر المناهض للنسبة أحدا يوضع اسمه من بين المعارضين.

ومع هذا فلا أرى مانعا من أن أسوق للتمثيل دون ترتيب تاريخي بعض من وقفت على نسبة ناظمة الزهر للإمام الشاطبي عنده في كتابه، ومنهم:

1. السيد الباحث نفسه: الأستاذ الدكتور علي بن سعد الغامدي المكي ـ حفظه الله ـ وذلك في مقدمة تحقيقه لمنظومة العلامة المقرئ الشيخ عبد الفتاح القاضي المسماة: «الفرائد الحسان في عد آي القرآن»، حيث قال عن مصادر الشيخ في قصيدته: «نص الناظم ـ رحمه الله ـ في شرحه ـ يعني نفائس البيان ـ على أنه اعتمد على كتاب «البيان» للداني (ت444هـ) و«ناظمة الزهر» للشاطبي (ت590هـ) في جميع الأعداد، ما عدا العدد الحمصي، ولكن كان عند التطبيق عُلم أن الناظم عوَّل على كتاب «البيان» للداني عند مخالفة «ناظمة الزهر» له»[1].

فهذا السيد الباحث أثبت بقلمه نسبة الناظمة للشاطبي دون تحفظ أو تعليق.

2. ومن المظان التي يرجع إليها في مثل هذا: كتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، وقد رجعت إليه فوجدت نص ما كتبه عن الناظمة في حرف النون قوله: «ناظمة الزهر في أعداد آيات السور:للشيخ أبي القاسم الشاطبي.رائية أولها: «بدأت بحمد الله ناظمة الزهر...»، وعدد أبياتها: سبعة وتسعون ومائتان»[2].

---

(1) مقدمة تحقيق "الفرائد الحسان" ص 16.

(2) كشف الظنون [2/ 1921] (طبعة مكتبة المثنى ـ بيروت ـ لبنان).

3. ومنها كتاب هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، ونص ما ذكره: «الشاطبي: قاسم بن فيره... من مصنفاته:...ناظمة الزهر في أعداد آيات السور»[1].

4. الأستاذ عمر رضا كحالة في كتابه «معجم المؤلفين» (647/2).

5. الشيخ حسنين بن مصطفى غانم في كتابه «منح الفتح المواهبي في بعض مناقب شيخ القراء الإمام الأمجد أستاذ الأساتذة أبي القاسم الشاطبي»، هو مطبوع بذيل كتاب «الإفادات والإنشادات» للعلامة الأديب اللغوي محمد الصغير الإفراني (ت1104هـ) بتقديم الأستاذ بدر العمراني الطنجي، نشر دار ابن حزم ـ لبنان: 1433هـ ـ 2012م. ويهمنا من كتابه قوله فيه في (ص160) بعد ذكره لحرز الأماني والعقيلة للشاطبي: «ومن تآليفه الغُرَر، رائيته في عد آي السور».

6. الباحث السيد إبراهيم محمد الجرمي في كتابه: «الإمام الشاطبي سيد القراء»(ص186) نشر ـ دار القلم ـ دمشق القلم ـ الطبعة الأولى: 1420هـ ـ 2000م.

7. الباحث العراقي الشهير الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد في مقدمة تحقيقه لكتاب «البيان في عد آي القرآن» لأبي عمرو الداني (ص6).

8. فضيلة الشيخ المقرئ الجليل عبد الفتاح القاضي (ت1403هـ) رحمه الله، في كتابه «الوافي في شرح الشاطبية» (ص3 ـ 4) حيث قال في أول كتابه عند ذكر مؤلفات الشاطبي: «الثالثة: ناظمة الزهر» في علم الفواصل، ولنا عليها شرح وجيز نافع، اختصر فيها كتاب:البيان في عد آي القرآن» للإمام الداني أيضا».

---

(1) هدية العرفين بذيل كشف الظنون 5 عمود 828 (نشر مكتبة المثنى).

9. ومنهم الشيخ إبراهيم عطوة عوض في مقدمة تحقيقه لكتاب «إبراز المعاني من حرز الأماني» للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة (6/1).

10. ومنهم من علماء شنقيط العلامة المقرئ الشيخ صداف بن محمد البشير المسومي في شرح: «التحف والنوافل، على منظومة الوسائل، في علم الفواصل» للعلامة محمد عبد الودود بن حميه الشنقيطي: (ص24).

11. ومنهم المقرئ الشيخ إيهاب بن أحمد فكري في مقدمة كتابه: «شرح التسهيل في عد آي التنزيل» (ص9) حيث قال بعد ذكر عدد من المنظومات في علم عد الآي: «مع العلم أن أصل هذه المنظومات كلها هو منظومة الإمام الشاطبي المسماة (ناظمة الزهر)». ثم قال في (ص10): «وهذه المؤلفات لا تغني عن (ناظمة الزهر) بالطبع، ولكنها مقدمات لها، ودرجات يرقى بها إليها».

12. ومنهم الدكتور عبد العلي آيت زعبول في تحقيقه لكتاب «الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة». للبيب: (ص84) (نشر وزارة الأوقاف بدولة قطر، ط1/1432 هـ 2011 م).

13. كاتب هذه الحروف عبد الهادي بن عبد الله حميتو في عدد من المؤلفات والبحوث، ومنها في كتاب «زعيم المدرسة الأثرية في القراءات وشيخ قراء المغرب والمشرق: الإمام أبو القاسم الشاطبي»: (ص48 وما بعدها). والكتاب مطبوع بمكتبة أضواء السلف بالسعودية: 1425 هـ 2005م.

ومما قلت عن الناظمة وأنا أعرف بمؤلفات الإمام الشاطبي في هذا الكتاب: «وهي إحدى قصائده الثلاث التي سارت بها الركبان، وإن كانت أقلها شهرة عند المتأخرين لذهاب العناية بعلم العدد، وتراجع الاهتمام بمعرفته منذ أزمان». ثم

قلت بعد كلام: «وقد بناها على عادته على بعض مصنفات أبي عمرو الداني، وهو كتاب «البيان في عد آي القرآن» إلا أنه ذكر فيها أنه استعان بما جمعه أيضا أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي كما سبق بيانه في إشارة له». أعني في قوله:

ولكنني لم أسر إلا مظاهرا بجمع ابن عمار وجمع أبي عمرو

وعلى هذا فيدخل في عداد من تلقوا «ناظمة الزهر» على أنها للشاطبي وتقبلوها بقبول حسن جميع من رواها أو حفظها على أنها له، أو ذكر ذلك في تأليف له، أو نقل عنها أو درَسها أو درَّسها لطلابه، أو شرحها في شرح له عليها، أو حققها أو طبعها، أو اعتمدها في ملاحق المصاحف، ومصادر علم العدد، أو اعتمدها في مقررات المدارس والمعاهد العليا، وكل من عُني بنسخها أو التعريف بها في المصادر والمراجع والفهارس، وذلك عدد لا يحيط به الإحصاء، ولا تبلغه غاية الطلب والاستقصاء.

وقد أثار السيد الباحث في العناصر التي بنى عليها: ما قد يستفاد من ذكر الإمام ابن الجزري لناظمة الزهر بعبارة يُشَمُّ منها أنه غير مطمئن إلى سلامة نسبتها إلى الإمام الشاطبي، ولنا وقفة على هذه القضية، لعلنا نستبين فيها وجه الجواب الذي يرجى أن يدرأ عن الناظمة غشاوة هذه الشبهة، ويكشف الضر عنها، مستعينين بالله تعالى، وهي البينة الرابعة.

4 – هل كان ابن الجزري يشك في نسبة الناظمة إلى الشاطبي؟

الحق أن هذا هو الوجه الوحيد الذي أزعجني من الأوجه الستة التي استند إليها السيد الباحث؛ إذ لم يكن كتاب ابن الجزري المذكور حاضرا لدي، وأعني به كتاب «أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات»، فكتبت ما كتبته تعويلا على ما نقله السيد الباحث الذي نقل عنه ما نقله وهو ما يزال مخطوطا. والآن وقد طبع – بحمد الله – بدراسة وتحقيق عبد العزيز محمد تميم

الزعبي، ونشر بمؤسسة الضحى: الطبعة الأولى: 1437هـ 2016م، فقد اقتضى مني تحقيق المسألة فيه أن أبحث عن الكتاب مطبوعا.

ولا بأس من أن أنقل كلام السيد الباحث في هذا العنصر من القضية بلفظه في كتابه، حيث قال في (ص46): «الوجه الثاني: لم يقف الأمر عند عدم ذكر هذا المتن من الأئمة السالفين، بل إن ابن الجزري لم يقطع بنسبته إلى الشاطبي، حيث قال: وأما السؤال عن أبيات ناظمة الزهر التي تنسب إلى الشاطبي...».

هذا كل ما قاله السيد الباحث، واستنبط منه قوله: «ويستفاد من قوله هذا أنه - على الأقل- يشك في أنه للشاطبي، ويؤيد ذلك أنه لم يذكره في ترجمته في الغاية».

ومن قراءتي للسؤال ثم الجواب الذي أجاب به ابن الجزري ظهر أن السيد الباحث لم ينقل إلينا الصورة كاملة، وربما كان عذره أن الكتاب كان مخطوطا، وأن اهتمامه كان بالجواب أكثر من اهتمامه بالسؤال الباعث على الجواب، ولذلك اقتصر من الجواب على ما رأى أن الحاجة تدعو إليه للاستدلال به على ما يريد، ودون إفاضة.

وأنا لكي أضع القارئ الكريم في المشهد، أعود به إلى أصل السؤال في كتاب المسائل التبريزية المذكور، وبالذات إلى المسألة الحادية والأربعين، وفيها أربعة أسئلة: نص السؤال الثالث منها في (ص124 ـ 125): «سيدنا، تصَدَّقْ علينا بتعريف الآية وحدها.

وقال الشاطبي – رحمه الله - في قصيدته المسماة ناظمة الزهر في اختلاف أهل العدد أبياتا في معناها وحدها، وأشكل علينا تفسير ما يذكر الآن منها وهو:

والاية من معنى الجماعة أو من الـ ... علامة مبناها على خير ما جذْر

فإمـــا حـــروف في جماعتهـــا غـــنى وإما حـروف في دلالـة مـن يقـري
وقد يجمـع الأمـرين في سـلك أمرهـا على سنة السُّلاَّك في صـحة الفكْـر

وساق تمام ثلاثة عشر بيتا منها، وهي الأبيات ما بين 49 – 61 ثم قـال السـائل: «نرجو من صدقاتكم العميمة تفسير هذه الأبيات ومعناهـا على وجـه يشـفي غلـة الكبد الصدِي».

وقد أجابه ابن الجزري عـن أسـئلته تبـاعا إلى أن بلـغ قـوله: (ص163): «وأمـا السؤال عن أبيات ناظمة الزهر التي نسبت إلى الشاطبي – رحمه الله– فإنها تشـير إلى اختلافهم في معنى الآية، فقال قوم: من معنى الجماعة من حيث إنها من جماعة مـن حروف، ومن قولهم: خرج القوم بآيتهم، أي: جماعتهم، فلـم يـدعوا وراءهـم شـيئا آخر. أو من العلامة، أي: أنها تدل على نفسها بانفصالها عن الآية المتقدمـة عليهـا، والمتأخرة عنها، فهذان القولان أشار إليهما الناظم...».

وهكذا واصل شرح أبيات الناظمة المذكورة في الصـفحات: 163 – 167 إلى أن قال: «فهذا ما حضرنا من الكلام على هذه المسائل على طريق العجلة... فهذا شرح ما استشكلته من الأبيات». إلى أن قال: «وقد أجزت لك – وفقك الله تعالى لمراضـيه – أن تروي عني هذه المسائل وأجوبتها، وسائر تصانيفي في هذا العلم وغيره، وجميع مـا يجوز لي روايته..

قاله وكتبه محمد بن محمد بن محمد الجزري في ليلة يسفر صـباحها عـن الحـادي والعشرين من شهر ربيع الأول سنة عشرين وثمانمائة بمدينة شيراز المحروسة...».

هذه خلاصة هذا السؤال والجواب عنه، وقـد اقتصرـ منهـا السـيد الباحـث على سطر واحد، فبقي ما استنبطه منها وارداً؛ إذ لا يعلم القارئ شيئا عن بساط المسـألة

ولا عن سياقها، وقد يتوهم أن موضوع السؤال يتعلق بمدى صحة نسبة الناظمة إلى الإمام الشاطبي؟ لا بشرح ما أشكل على السائل من أبياتها المذكورة.

وقبل أن أعلق على ما ينبغي أن يستفاد من الواقعة بتمامها أشير إلى أن العبارة التي نقلها السيد الباحث وضبطها بالشكل فيها: «وأما السؤال عن أبيات ناظمة الزهر التي تُنْسَبُ إلى الشاطبي».

فقد ضبط محقق الكتاب الفعل بصيغة الماضي هكذا: «التي نُسبَتْ إلى الشاطبي»، ولا يبدو الفرق شاسعا بين الماضي والمضارع، ولكننا نشير إلى أمور أخرى تتعلق بنسبة الناظمة، فمنها:

1. قول السائل: «وقال الشاطبي – رحمه الله – في قصيدته المسماة ناظمة الزهر في اختلاف أهل العدد أبياتا في معناها وحدها، وأشكل علينا تفسير ما يذكر الآن منها، وهو..»، ثم ساق ثلاثة عشر بيتا منها.

فإن ابن الجزري قد أقره على نسبة القصيدة بعنوانها إلى الإمام الشاطبي.

2. أنه زاد على إقراره له على نسبتها، بشرح مقاصده فيها بتفصيل في الجواب.

3. أنه أجاز له أن يروي عنه هذه المسائل وأجوبتها، وفي ضمنها تسليم نسبة الناظمة إلى من ذكره السائل ونسبها إليه دون اعتراض من ابن الجزري أو تصحيح.

4. أن قول ابن الجزري «التي نسبت إلى الشاطبي» لا تفيد ببنائها للمجهول بصيغة المضارع كما ذكرها الباحث، ولا بصيغة الماضي، ولا حتى بصيغة الخطاب للسائل بلفظ:«التي نَسَبْتَ» لا تفيد بالضرورة شك ابن الجزري في هذه النسبة؛ لأن شكه لو ثبت لما أقر السائل على قوله: «وقال الشاطبي في قصيدته المسماة ناظمة

الزهر»، ولما شرح له ما شرح منها على أنها له لا لغيره، وهذا في نظري في غاية الظهور لمن تأمله.

فيجب أخذ كل هذه العناصر بعين الاعتبار، وحينئذ سوف نرى أن حمل عبارة ابن الجزري في صيغتها الواردة في كتاب «أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات»: (ص163) على شك ابن الجزري في نسبة الناظمة هو شيء ذهب إليه السيد الباحث معززا به شكه المريب الذي ذكره في طرح القضية، والناظر فيها بعين التجرد لا يجد ذلك باعثا على الشك، أولاً: لأنه ليس صريحا في إفادة العبارة له نصا ولا ظاهرا. وثانيا: لأن ذكر قوله: (نُسبت) لا تُدرى الصيغة التي عبَّر فيها ابن الجزري بها، ففي الكتاب المطبوع كتب (نُسِبت) بضمة على النون، وذلك يعني أنها بصيغة الماضي المبني للمجهول، ويفيد جهالة من نسبها إلى الشاطبي، كما يفيد بالتضمن عدم اطمئنان ابن الجزري إلى صحة النسبة كما فهم ذلك منها السيد الباحث، وكذلك الشأن لو أن ابن الجزري ذكرها (نَسَبْتَ) بتاء الخطاب، إلا أن الاعتراض فيها يكون على المخاطب وحده. فأما السيد الباحث فقد ذكرها في طبعتي كتابه (ص48) طبعة دار البشائر الإسلامية وكذا (ص46) طبعة دار الغوثاني، وأشار في كل منهما في الهامش إلى نقله عن مخطوطة «المسائل التبريزية»: 18/ب كلام ابن الجزري وضبطه بصيغة المضارع فقال: «التي تُنْسَبُ إلى الشاطبي».

فهكذا اختلفت الصيغة واختلف الضبط في الكلمة التي تعلق بها استدلال الباحث على الشك من ابن الجزري في نسبة الناظمة للشاطبي، وبنى على ذلك وعززه بقوله: « ويستفاد من قوله هذا أنه -على الأقل- يشك في أنه للشاطبي، ويؤيد ذلك أنه لم يذكره في ترجمته في الغاية».

ومهما يكن الضبط الذي تضبط الكلمة به والصيغة التي صدرت بها عبارة ابن الجزري فإن دلالتها على مراد السيد الباحث غير كافية، لاسيما مع اعتبار أن سؤال السائل لم يكن موضوعه نسبة الناظمة إلى الشاطبي أم عدم نسبتها، وإنما سؤاله عن معاني بعض أبياتها، ففسرها ابن الجزري له، وبيَّن له معانيها، وأجازه بأجوبته عنها وعن غيرها، وكانت المناسبة مواتية ليبين له أن الأبيات التي نسبها ضمن القصيدة إلى الشاطبي ينبغي له على الأقل التوقف في نسبتها؛ لأنها عنده موضع شك، لأنَّ فِعْل هذا من باب النصيحة وتبليغ العلم، وبيان الحقيقة للسائل، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

فهذا كله في نظرنا مما يقدح في القول بشك ابن الجزري -رحمه الله- في نسبتها اعتمادا على ما في اللفظ المروي عنه في هذا الشأن في المسائل التبريزية، والله أعلم.

5ـــ صنيع الإمام الشاطبي وظهور أنفاسه من خلال الناظمة.

وفي الإمكان إلى جانب ما أسلفنا من البيانات الدالة على وثاقة الصلة بين الإمام الشاطبي وبين رائيته في العدد، أعني ناظمة الزهر، فإن هنالك قرائن أخرى ذات دلالة على ذلك تستشف من خلال النظر في صنيع الشاطبي وظهور أثره في صنعته، وإمكان تنسُّم أنفاسه الريَّا العطرة في ثنايا أبياته، لا سيما في فواتح قصائده وخواتمها.

وأشير أولا من القرائن إلى إحداها مما لا أراها حصلت دون قصد منه إليها، وذلك فيما يرجع إلى عدد أبيات الرائيتين في الرسم والعد، فإنه في رائية الرسم أعني «العقيلة» يقول في أواخرها:

تمت عقيلة أتراب القصائد في ... أسنى المقاصد للرسم الذي بهرا

تسعون مع مائتين مع ثمانية ... أبياتها ينتظمن الدر والدِّرَرا

ويقول في أواخر «الناظمة»:

وتمـــت بحمـــد الله حَسْـــنا مفيـــدةً فلله رب العـرش حمـدي مـع الشـكر
وأبياتهـــا تســـعون مـــع مـــائتين قـــل وزد ســـبعة تحـــكي اللُّجـــين مـــع الدر

فإن المتأمل الحصيف النظر لا يخطئه أن يتبـين وجـوه الشـبه ووحـدة النسـج في القصيدتين في هاتين الخاتمتين، فالصياغة متشابهة، والألفاظ متقاربة، وحتى عـدد أبياتهما مع تباين موضوعهما لا تفاوت فيه بينهما إلا ببيت واحد، زادت به العقيلـة على الناظمة، فأبيات العقيلة 298 بيتا، وأبيات الناظمة 297 بيتـا. فـهي إذن قرينـة أخـرى إلى جانـب التشـابه في الصـياغة والمفـردات تـدل على وحـدة الصـانع في القصيدتين لأبي القاسم الشاطبي رحمه الله.

ولنعد إلى صنيع هذا الإمام مرة أخرى في مطلع الـرائيتين لنجـد وحـدة النسـج وعين الكلمات، حيث يقول في أول العقيلة:

الحمـــد لله موصـــولا كمـــا أمـــرا مبـــاركا طيبـــا يســـتنزل الدررا

ويقول في الناظمة:

وأحمـــده حمـــدا كثـــيرا مبـــاركا وأســـأله التوفيـــق للذكـــر والشـــكر

ويقول في العقيلة:

حي علـــيم قـــدير والـــكلام له فـــرد ســـميع بصـــير مـــا أراد جـــرى

وفي الناظمة:

بـــحيٍّ مريـــدٍ عالـــمٍ مـــتكلمٍ ســـميعٍ بصـــيرٍ دائـــمٍ قـــادرٍ وِتْـــر

ويقول في العقيلة في موضوع النظم:

وبعـــد فالمســـتعان الله في ســـبب يهـدي إلى ســنن المرســوم مختَصرا

ويقول في الناظمة:

وإني اســـتخرت الله ثـــم اســـتعنته على جمع آي الذكـر في مَشرـع الشِّـعْر

وأنبطـــــتُ في أسراره سرَّ عَـــذْبها فَسُـــرَّ مُحيَّـاه بمثـل حَيَـا القَطـر

ســـتحيي معانيـــه مغـــاني قبولهـــا لإقبالهـــا بـــين اللطافـــة والبشـــر

وتُطلـــع آيـــات الكتـــاب أَياتُهـــا فتبسـم عـن ثغـر ومـا غاب مـن ثغـر

وتـــنظم أزواجـــا تثـــير معادنـــا تخيَّرهـــا خـــير القـــرون على التـــبر

هـــمُ بحـــروف الذكـــر مـــعْ كلماتـــه وآياتـــه أثْـــروا بأعـــدادها الكُـــثْر

وهـــاموا بعقـــد الآي في صـــلواتهم لحـضِّ رسـول الله في حظهـا المـثري

وكما ختم افتتاحيته في الحرز بهذا التضرع الجميل حيث يقول:

وبـــالله حـــولي واعتصـــامي وقـــوتي ومـــــا لي إلا ســـــتره مـــــتجللا

فيـــارب أنـــت الله حســـبي وعـــدتي عليـــك اعتمـــادي ضـــارعا متـــوكلا

ختم مقدمة الناظمة بقوله:

عســـى جمعـه في الله يصـفو ونفعـه يعـــمُّ برحمـــاه فيشـــفي مـــن الضـــر

على الله فيـــــه عمـــــدتي وتـــــوكلي ومنه غياثي وهو حسـبي مـدى الدهـر

أما إني كلما قرأت هذه الأبيات في الحرز أو في العقيلـة أو في الناظمـة أحسسـت بنفس الشاطبي يسري إلى وجداني من خلالها سريان الشذى مـن باقـات الريحـان، وأشعر به وكأنه يطل علي من بين ثناياها، وأتذكر عندها قول يعقوب عليـه السـلام لبنيه: ﴿إني لأجد ريح يوسف لولا أن تفندون﴾، وأقول كما قال الشاعر المتنبي:

ولـــيس يصـــح في الأذهـــان شيء إذا احتـــاج النهـــار إلى دليـــل

فللشاطبي ـ رحمه الله ـ في سائر قصائده أسلوب في النظم يأسر النفوس ويشنف الأسماع، ويأخذ بمجامع القلوب، ومن ذاق عرف.

6ـــ **دلالة الرموز على نسبة الناظمة للشاطبي.**

ومن الدلالات الأخرى البارزة في ناظمة الزهر دلالةُ الرموز المستعملة فيها وفي قصائد الشاطبي على وحدة الطراز لبروز صنعة الشاطبي المعتادة فيها بروزا يكاد ينطق بوحدة الصانع، سواء في استعمال نوع الرمز، أو في براعة استعماله في تصريف مسائل الخلاف، والحمولة الاصطلاحية العلمية التي كانت للشاطبي المقدرة الباهرة في الجمع بينها وبين حسن الصياغة وجمال العرض في عامة منظوماته رحمه الله.

وقد نبه على هذا قبلي بعض الدارسين، وهو الباحث الفاضل الدكتور بشير بن حسن بن علي الحميري في مقدمة تحقيقه لناظمة الزهر موضوع بحثنا، بقوله في سياق الدفاع عن القصيدة وصحة نسبتها إلى الشاطبي: «ثم إن الشاطبي له طريقة مميزة لم يستخدمها غيره في الرموز للعادين، فإنه جمع رموزا للعادين بحروف مفردة، كل إمام له حرف، وهذا النظام مشترك بينه وبين غيره ممن نظموا في هذا العلم، ولكنه تميز فيها بأنه جعل رموز العادين على حساب الجمل، وشعلة الموصلي مثلا جعله على الترتيب الهجائي: (أ ـ ب ـ ت...) والجعبري في «عقد الدرر» جعله على ترتيب المخارج: (أ ـ هـ ـ ع ـ ح...)، ولم يرتبهم على حروف الجمل غيره».

«ثم تأتي ميزة أخرى لم يشرك الشاطبيَّ فيها أحد، وهي بأنه يأتي برموز كلمية لبعض علماء العدد حين يجتمعون، وهاتان الطريقتان في الرمز هما عينُهما اللتان استخدمهما في منظومته «حرز الأماني» فهو قد استخدم للعادين منفردين حروف الجمل، ثم استخدم رموزا لمجموعة من علماء العدد حين يجتمعون، فاستخدام

الطريقتين في الرمز مذهب خاص بالإمام الشاطبي، ولم يستخدم أحد هذه الطريقة في كل منظومات علم العدد التي اطلعت عليها مخطوطة ومطبوعة، فهو مذهب خاص بالإمام الشاطبي يزيد من الثقة في نسبتها إليه. هذا إلى جانب أن كل النسخ التي رجعت في التصحيح إليها يكتب في صفحة عنوانها أنها للإمام الشاطبي». (مقدمة تحقيق ناظمة الزهر: 11 ـ 12).

7ــ دلالة وحدة المرجعية بين أبي عمرو الداني في البيان وبين الشاطبي في ناظمة الزهر على نسبة الناظمة له.

ولدلالة وحدة المرجعية ما بين أبي عمرو الداني في مصادره في علم العدد في كتاب «البيان في عد آي القرآن» وبين الشاطبي في مصادره التي صدر بذكرها في مطالع «ناظمة الزهر» نصيب لا ينبغي إغفاله في كشف الضر عن ناظمة الزهر، فإن هذه الوحدة واضحة على طرف الثمام كما يقول المثل العربي، وظاهرة ظهور الشمس على علم، ولا سيما في ما نقله الداني من كتاب «سور القرآن وآياته وحروفه ونزوله» لأبي العباس الفضل بن شاذان الرازي (ت في حدود290هـ) فقد حدث عنه من طريق شيخه فارس بن أحمد عشرات المرات في أول كتاب «البيان» وفي أثنائه.

كما ذكر الداني روايته للعدد من طريق محمد بن عيسى ـ بن رزين الأصبهاني (ت253هـ) في عامة الكتاب.

وهذه المصادر بعينها هي مصادر ناظم الناظمة الإمام الشاطبي، وقد أشار إليها بقوله:

وقد أُلِّفتْ في الآي كتب وإنني ... لما أَلَّف الفضل بن شاذان مستقر

روى عن أبيٍّ والذماري وعاصمٍ ... مع ابن يسار ما اجتبوه على يسر ـ

وما لابن عيسى ساقه في كتابه وعنه روى الكوفي وفي الكل أستبري
ولكنني لم أسْرِ إلا مُظاهرا بجمع ابن عمَّار وجمع أبي عمرو[1]

وقد أشار محقق كتاب الفضل بن شاذان الآنف الذكر الأستاذ أبو عبد الرحمن بشير بن حسن الحميري في مقدمة التحقيق إلى أهمية هذا الكتاب، وقال عن اعتماد الشاطبي عليه في (ص39-40) وعن صلته بالناظمة: «ثم اعتمده في مصادره الإمام الشاطبي في قصيدته (ناظمة الزهر) قال: وقد تقدمت الأبيات التي أشار فيها إلى أخذه عنه، ولا بأس من إعادتها هنا». ثم ساق الأبيات الثلاثة الأولى المذكورة أعلاه، ثم قال: «مع أن الإمام الشاطبي في قصيدته هذه إنما نظم كتاب أبي عمرو الداني المتقدم لقوله عنه في قصيدته:

ولكنني لم أسر إلا مظاهرا بجمع ابن عمار وجمع أبي عمرو

وهذا الاشتراك في المرجعية بصورة تامة بين «البيان» للداني وبين «الناظمة» لا تخطئ العين الفاحصة فيها بصمات الإمام الشاطبي، وهي إضافة أخرى إلى الحصيلة العامة التي حصلنا عليها من هذا البحث حتى الآن، ونحن نضعها في كفة الناظمة كما توضع الصنوج في الميزان زيادة في الوفاء والرجحان، كما أنها بينة سابعة نضمها إلى أخواتها من البينات.

8ـــ دلالات وفرة نسخ الناظمة، وتفرقها في الزمان والمكان، وكثرة شروحها،واعتمادها في المعاهد وتحرير الآي في المصاحف المطبوعة منسوبة فيها للشاطبي.

وهذه قرائن أخرى لا تقل أهمية عن كل ما ذكرناه، وتتمثل في كثرة نسخ الناظمة المخطوطة، وتفرقها في الزمان والمكان، وكثرة الشروح عليها ووفرتها، وتتابع المعاهد

(1)- الأبيات27 – 30 من ناظمة الزهر.

والمجامع في اعتمادها مسلمة على أنها للإمام الشاطبي، فما قال أحد قط –نَعْلَمُه– كلمة في صحة نسبتها، ولا خامره شك في سلامتها من الزيادة والنقصان والتحريف، وإلى اعتمادها في العد في المصاحف أشار الباحث إبراهيم محمد الجرمي في كتابه «الإمام الشاطبي سيد القراء» (ص87) بقوله: «وناظمة الزهر هي معتمد لجان كتابة وتدقيق المصاحف، فقد كانوا يعتمدون عليها في عد آيات القرآن وفق القراءات المختلفة، وكذا في بيان أوائل الأجزاء والأحزاب والأرباع».

وبين يدي الآن جملة من المصاحف المطبوعة في عدد من البلدان الإسلامية، وكلها أشير في الملحق بآخرها إلى اعتماد ناظمة الزهر في تحرير عد آيها، ومنها:

1ـ مصحف شريف طبع قديما بموافقة إدارة الإفتاء العام والتدريس الديني في الجمهورية السورية مؤرخ بتاريخ 1398هـ- 1978م، وفي ملحقه: «راجع هذا المصحف الشريف على الرسم العثماني لجنة مراجعة المصاحف بمشيخة الأزهر، برئاسة الشيخ عبد الفتاح القاضي ونائبه فضيلة الشيخ محمود الحصري...»، وذكر عضوية علماء آخرين، وقال في «التعريف بهذا المصحف الشريف»: «واتبعت في عد آياته طريقة الكوفيين عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي عن علي بن أبي طالب، على حسب ما ورد في كتاب (ناظمة الزهر) للإمام الشاطبي..». «وأخذ بيان أوائل أجزائه الثلاثين... من (غيث النفع) للعلامة السفاقسي و(ناظمة الزهر) وشرحها (تحقيق البيان) و(إرشاد القراء والكاتبين) لأبي عيد رضوان المخللاتي...».

2ـ مصحف شريف برواية ورش عن نافع، طبع بمجمع خادم الحرمين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، تاريخ المصادقة عليه 4 ذي القعدة 1410هـ ورئيس اللجنة الشيخ علي عبد الرحمن الحذيفي –حفظه الله–، وقد جاء في ملحقه: «وقد اعتمد في عد الآي على ما ورد في كتاب (البيان) لأبي عمرو الداني و(ناظمة الزهر)

للإمام الشاطبي، وشرحها للعلامة أبي عيد رضوان المخللاتي والشيخ عبد الفتاح القاضي، و(تحقيق البيان) للشيخ محمد المتولي...».

3ـــ مصحف شريف برواية أبي عمر الدوري عن أبي عمرو بن العلاء البصري. أشرفت على طباعته دار المركز الإسلامي الإفريقي للطباعة ـ الخرطوم ـ السودان، ووزع «هدية من رابطة العالم الإسلامي ـ مكة المكرمة» كما كتب على غلافه. وتاريخ الفراغ من تصحيحه بالسودان في محرم 1398هـ تحت إشراف الشؤون الدينية، وكتب في ملحقه: «وأخذ بيان أوائل أجزائه...من كتاب (غيث النفع) للعلامة السفاقسي و(ناظمة الزهر) وشرحها (تحقيق البيان) و(إرشاد القراء والكاتبين) لأبي عيد المخللاتي».

4ـــ مصحف شريف كتب عليه «مصحف البحرين» برواية حفص عن عاصم، بإشراف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمملكة البحرين، تولت طبعه مؤسسة علوم القرآن ـ دمشق ـ بيروت: 1434هـ ـ 2013م.وكان لي شرف العضوية في لجنة تصحيحه ومراجعته. وقد جاء في ملحقه: «وقد اعتمد في عد آيه على الكتب المدونة في علم الفواصل، ككتاب (البيان) للإمام أبي عمرو الداني و(ناظمة الزهر) للإمام الشاطبي، وشرحها للعلامة أبي عيد رضوان المخللاتي والشيخ عبد الفتاح القاضي و(تحقيق البيان) للشيخ محمد المتولي».

وهكذا في معظم ما يطبع من المصاحف في الأقطار الإسلامية والعربية، نجد (ناظمة الزهر) منسوبة للإمام الشاطبي، وحاضرة في مرجعية عد الآي ومعرفة الأجزاء.

ومن المعلوم أن تطرق الشك إلى نسبتها إلى الإمام الشاطبي يكتسي خطورة بالغة؛ لأنه يفضي إلى الطعن في مستند علم الآي المعتمد في هذه المصاحف، ويجعل

التعويل على النقل عنها تعويلا على متن مجهول الهوية، مطعون في نسبته، وفيه بطريق اللزوم تجهيل لمختلف اللجان العلمية التي تتولى تصحيح المصاحف ومراجعتها وتحرير رؤوس الآي فيها؛ لأنها حينئذ تبنى في بعض مصادرها على ما لم تصح نسبته، وذلك حكم يؤول إلى المس بسلامة ما تضمنه المصحف الشريف مما ينبغي تنزيهه عنه؛ لأنه كما قال ربنا عز وجل: ﴿وإنه لكتاب عزيز لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾.

فإذا أضفنا إلى ملاحق المصاحف اعتبار ما وضع على (الناظمة) من الشروح، وتقرير المعاهد العليا لها على الطلاب لدراستها وحفظها في كثير من الكليات والمدارس، ازدادت الخطورة أكثر، وارتفع منسوبها لتشمل أساتذة علوم القرآن الذين يتولون شرحها لطلابهم، وإلزامهم بحفظها، ويمتحنونهم في تحصيلها، كما يشمل كل شراحها الذين صرفوا من أوقاتهم الثمينة ما صرفوا في شرح قصيدة هي في حكم اللقيطة التي لا يعرف لها نسب، وإنما تنسب إلى الشاطبي اعتباطا.

وهاهو أحد المهتمين بتدريسها الشيخ عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى المدرس سابقا في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة يقول – رحمه الله– في تقديمه لتحقيق شرح العلامة رضوان بن محمد المعروف بأبي عيد المخللاتي (ت1311ه) مبرزا لأهمية هذا الشرح وموقعه بين شروحها: (الطبعة الأولى: 1412ه):»وأخيرا قمت بتحقيق شرح على (ناظمة الزهر) للإمام الشاطبي للعلامة أبي عيد رضوان المخللاتي، المسمى بـ(القول الوجيز، في فواصل الكتاب العزيز) وهو الذي بين أيدينا الآن». ثم قال عن سبب تحقيقه للكتاب: «لم يعن بشرح (ناظمة الزهر) للإمام الشاطبي (ت590ه) في عد آي القرآن إلا عدد قليل من العلماء في القرن الثالث عشر الهجري، ولم يشرحها قبل ذلك أحد فيما أعلم،

وشرحها من علماء العصر الحديث فضيلة الشيخ عبد الفتاح القاضي (ت1403هـ) بالاشتراك مع فضيلة الشيخ محمود دعبيس -رحم الله الجميع- ويسمى هذا الشرح (معالم اليسر) (مطبوع)، ثم اختصره فضيلة الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابه (بشير اليسر) (مطبوع)..». قال: «وشرحها أيضا الشيخ علي الضباع (مخطوط). وبعد البحث في مخطوطات المكتبة الأزهرية، ودار الكتب المصرية، والجامعة الإسلامية، لم أعثر إلا على شرح لها يسمى (القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز) لأبي عيد رضوان المخللاتي (ت1311هـ)».

«وعثرت على شرح آخر أقدم منه إلى سورة الحديد فقط، للشيخ عبد الله بن إسماعيل بن صالح الأيوبي (ت1252هـ) رئيس القراء بإستانبول في زمانه، وقد سماه (لوامع البدر، في بستان ناظمة الزهر) ولعل هذا الشرح هو الذي اعتمد عليه صاحب (القول الوجيز) في بعض المسائل وأشار إليه في مقدمته، وهو بخط الشيخ عامر السيد عثمان رحمه الله...». إلى أن يقول: «والكتاب مرجع معتمد لدى لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف ومجمع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وقد اعتمدتْ عليه الحكومة المصرية سنة 1342هـ حينما أرادت طبع المصحف الشريف كما ذكر في ترجمة شارحه، ولانفراده بموضوعات لا توجد في غيره»[1].

فهذه إذن شروح تختلف زمانا ومكانا كلها على (ناظمة الزهر) مجمعة على صحة نسبتها إلى الإمام الشاطبي، بعضها في مصر، وبعضها في إستانبول بتركيا وغيرها.

ثم هاهو ذا شارح آخر لا يعلم عن هذه الشروح شيئا، بل هو من بلاد روسيا، ألف شرحا على (الناظمة) وهو يظن أنه غير مسبوق كما قال في مقدمة شرحه (وهو

(1) القول الوجيز: 16 ـ 17.

مطبوع)، وقد أشار إلى هذا أبو الخير عمر بن ما لم أبه بن حسن المراطي في تحقيق كتاب (مقدمة شريفة كاشفة لما احتوت عليه من رسم الكلمات القرآنية وضبطها وعد الآي المنيفة) للشيخ رضوان المخللاتي، فقال في تعليق له (ص46 ــ 47) وهو يتحدث عن القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز للشيخ المخللاتي: «وقد طبع بتحقيق فضيلة الشيخ عبد الرازق علي إبراهيم...فكان المخللاتي بهذا الكتاب أول من شرح (ناظمة الزهر) شرحا كاملا، ولعل بُعد الشقة وطول المسافة حال دون معرفة العلامة الشيخ جار الله رستوفدوني الروسي المتوفى سنة 1368هـ ــ 1949م به، ولم يطلع العلامة جار الله على هذا الشرح للمخللاتي، فزعم أنه أول شارح للناظمة قائلا: «وقد فرغت من شرح هذا الكتاب الذي لم يشرحه أحد قبلي». قال: «والحق أن الأولية لشرح الناظمة شرحا كاملا إنما هي للمخللاتي؛ لأن العلامة جار الله فرغ من شرحه سنة 1328هـ، وطبع في مطبعة أورنبورغ في روسيا، كما هو في آخر شرحه على الناظمة (ص111)، في حين أن العلامة المخللاتي فرغ من شرحه عليها سنة 1297هـ ــ 1880م...ويقع هذا الشرح (لجار الله الروسي) في 112 صفحة، وهو محفوظ بالمكتبة الأزهرية بمشيخة الأزهر الشريف تحت رقم22323/316.

وذكر هذا الشرح أيضا صاحب كتاب «الإمام الشاطبي سيد القراء» (ص192) ورقَّمه ثانيا بعد شرح المخللاتي، وقال فيه: «موسى جار الله الروستوفدوني التركستاني القازاني المتوفى سنة 1949م شيخ إسلام روسيا، له شرح على ناظمة الزهر».

كما سمى أيضا شرح الشيخ علي محمد حسن الضباع (ت1361هـ) وسماه «قطف الزهر من ناظمة الزهر»، قال: «وهو مطبوع متداول».

ثم ذكر ثلاثة شروح للناظمة، وقال: «يجهل شراحها»، وذكر مواقعها في جامعة الملك محمد بن سعود برقم (2637) والمكتبة الأزهرية (149/1) ودار الكتب المصرية بالقاهرة (148/3).

وذكر محقق «ناظمة الزهر» الدكتور بشير بن حسن بن علي الحميري في مقدمة تحقيقه (ص9) غير الشرح المشار إليه آنفا فقال: «ثم هناك شرح آخر مختصر يقع ضمن مجموع محفوظ في مكتبة الملك سعود (برقم 7750 ف 1644/1) وهو أولها، منسوخ في القرن الرابع عشر، وهو يقع في 100 ورقة، واسم الشارح محمد زايد الصنعاني».

وذكر محقق الناظمة الدكتور بشير أنه اعتمد في تحقيقه أربع نسخ خطية، وذكر مواضعها وأرقامها (ص19 ــ 20) اثنتان من تركيا، وواحدة من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ورابعة في مكتبة يمنية خاصة في صعدة باليمن.

وأما روايات الناظمة فلا حصر لها أيضا، وهي موزعة في العالم الإسلامي، وكلها منسوبة بالتنصيص إلى ناظمها الإمام الشاطبي رحمه الله، وقد مضت على تداولها بهذه النسبة عشرات السنين دون اعتراض نعلمه من أحد.

وأول ما عرفناه منها في عهد الطلب قبل نصف قرن تقريبا، متنها الذي نشره الشيخ علي الضباع –رحمه الله– في مصر في مجموع «إتحاف البررة بالمتون العشرة» بمكتبة مصطفى البابي الحلبي 1368هـ. ثم نشرت في ضمن المجموع نفسه: طبعة المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة ومكتبة صوت القرآن بديوبند ـ الهند، بتحقيق أبي الحسن الأعظمي (من ص342 إلى ص372).

ومنها نسخة مخطوطة بإيطاليا في مكتبة الامبروزيانا بميلانو، اسمها (رموز ناظمة الزهر) ضمن مجموع برقم 267 د.(فهرست المخطوطات العربية بمكتبة الامبروزيانا بميلانو، ص45)

ومن نسخها الخطية في الباكستان نسخة بعنوان: «ناظمة الزهر في الاعتداد، واختلاف أهل البلاد» مكتبة معهد الأبحاث الإسلامية بباكستان. (الموسوعة المغربية لعبد العزيز بنعبد الله: 85/2). (قراءة الإمام نافع عند المغاربة: 119/2).

ونشر متن «ناظمة الزهر» للإمام الشاطبي حققه وضبطه الشيخ محمد صادق قمحاوي، الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية: 1397هـ ـ 1977م.

ونشر متنها بتصحيح وضبط الشيخ السادات السيد منصور أحمد ـ الطبعة الأولى: 1423هـ ـ 2003م، المكتبة الأزهرية للتراث ـ مصر.

ونشر متن ناظمة الزهر محققة الدكتور بشير بن حسن بن علي الحميري –حفظه الله– وقد نشره له كرسي القرآن الكريم وعلومه لجامعة الملك سعود بالعربية السعودية، في طبعة في غاية الجودة (الطبعة الأولى 1427هـ) ثم طبع طبعة أخيرة بكرسي القرآن الكريم وعلومه بالرياض: 1436هـ.

ونشر متن الناظمة محققا أيضا الباحث النشيط في تحقيق المتون القرائية الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت –حفظه الله– وهي طبعة ملونة في غاية النفاسة أصدرها في أقصى الشرق في سلطنة بروناي دار السلام ـ وزارة التربية والتعليم، جامعة بروناي دار السلام (الطبعة الأولى: 1424هـ ـ 2003م).

وأما اعتمادها في مقررات كتب علوم القرآن ودراسة علم العدد في المعاهد والكليات، وفي ملاحق المصاحف فعمره الآن يتجاوز نصف القرن، ولا يخص جهة أو بلادا من البلدان العربية والإسلامية.

وفي أوائل شهر رمضان من هذه السنة (1438هـ) يوم 30 ماي 2017م زارنا بمعهد الملك محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية بمدينة الرباط الشيخ المقرئ الدكتور أحمد ميان التهانوي نائب مدير ورئيس قسم القراءات بجامعة دار العلوم الإسلامية بلاهور ـ باكستان ورئيس لجنة تصحيح المصاحف ببنجاب ـ باكستان، فتحدث لنا عن أمور تخص القراءات وعلومها بباكستان، وعن رحلته في طلب هذا العلم، فكان من جملة ما أخبرنا به بحضور طلبة المعهد في قاعة المحاضرات: أنه قرأ القراءات في أكثر من بلاد، وذكر أنه دخل بلاد إيران لهذا الغرض، وأخذ الإجازة بها من الشيخ إحسان السيد إحسان، حيث قرأ عليه «ناظمة الزهر» و«الشاطبية» في طهران بإيران، قال: وكان يحفظ ذلك كله عن ظهر قلب. وهذا يدل على اعتماد الناظمة في هذه البلاد بهذه النسبة أيضا.

وبعد، فإني وبناء على ما قدمته من نقول وبينات على صحة نسبة «ناظمة الزهر» إلى الإمام الشاطبي أذهب إلى القول بتواتر نسبتها إليه، وذلك لوجودها منسوبة إليه، وإليه فقط، فلا نعلم أحدا نسبها إلى غيره، أو ادعاها لنفسه، أو لشيخ من الشيوخ غيره، مع وفرة نسخها منسوبة إليه، وتَوَزُّع هذه النسخ ما بين مصر والشام واليمن وتركيا وباكستان وروسيا وإيطاليا وشيراز وإيران، فهل انفرد الإمام القسطلاني وحده بنسبتها إلى الشاطبي، مع كل هذا الحشد الهائل الذي نسخها، أو حفظها، أو شرحها، أو طبعها، أو قررها في برامج الدراسة، أو دَرَسها، ودرَّسها، أو اعتمدها في عد الآي في المصاحف في عدد من الدول الإسلامية؟ وهل يقال مع كل هذا الذي يزكي

نقل القسطلاني: إنه انفرد بنسبة هذه القصيدة الرائعة إلى مثل هذا الإمام الجليل بناء على ظنون لا تثبت أمام التحري وزيادة التحقق؟

وبقي الجواب عن استبعاد السيد الباحث أن تكون «ناظمة الزهر» للإمام الشاطبي ولا يقوم أحد من المتقدمين بشرحها.

وإن الجواب عن هذا الاستبعاد ليس بالعسير إذا ما نحن استقرأنا آثار السلف في علوم القراءة وغيرها، فهذه مثلا أرجوزة الإمام الحافظ أبي عمرو الداني «المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقود الديانات بالوجوه والدلالات» وهي لهذا الإمام الجليل شيخ شيوخ الإمام الشاطبي، فهل يعلم أحد بشرح لها وضعه عليها واضع، على شهرتها وذيوعها وكثرة النقل عنها في المصنفات؟ وهل قدح ذلك في صحة نسبتها إلى ناظمها؟

نعم قد ذكر الحافظ شمس الدين الذهبي –رحمه الله– في كتابه «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» في ترجمته لأبي داود سليمان بن نجاح الأموي الأندلسي صاحب أبي عمرو الداني وأهم رواة كتبه، قال: «قرأت بخط بعض تلامذة أبي داود قال: تسمية الكتب التي صنفها أبو داود: كتاب البيان الجامع لعلوم القرآن في ثلاثمائة جزء، كتاب التبيين لهجاء التنزيل في ست مجلدات، كتاب الرجز المسمى «الاعتماد» الذي عارض به شيخه أبا عمرو الداني في أصول القرآن (كذا) وعقود الديانة، وهو عشرة أجزاء، عدد هذه الأرجوزة ثمانية عشر ألف بيت وأربعمائة وأربعون بيتا...» إلى آخر ما ذكره وختمه بقوله: «ثم سمى له تتمة ستة وعشرين مصنفا»[1].

(1) معرفة القراء الكبار (2/ 862ـ863).

فهذه المعارضة الطويلة النفس من أبي داود بأرجوزة «الاعتماد» لأرجوزة أستاذه أبي عمرو أعني «المنبهة» تدل على أن منبهة الداني في الجملة قد لاقت اهتماما من القراء فعارضها تلميذه أبو داود، ولا ندري غير ما نقله عنها الذهبي، فلعل من الشروح عليها ما لم يصلنا أو ما لم ينقل خبره أيضا إلينا، ومن أدلة جواز ذلك على المنبهة –وناظمة الزهر أيضا مثلها- أن هذه الأرجوزة التي سماها «الاعتماد» لا نعلم لها وجودا، ولا لشيء منها، ولا ذكرها أحد له –فيما نعلم- قبل الذهبي، ولا ذكرها له جُمَّاع كتب الأئمة ممن جاء بعده من أهل الأندلس كابن عطية، وابن خير الإشبيلي والإمام المنتوري في فهارسهم، ولولا ورود هذا النقل الذي انفرد به الذهبي –وهذا لا يضره- ما عرفنا عن هذه المعارضة ولا توقعنا وقوعها من تلميذه أبي داود.

ولنقل مثل ذلك عن كتاب «الجامع لعلوم التنزيل» هل ذكره له أحد غير الذهبي هنا؟ وهل رواه عنه تلامذته أو نقل عنه أحد، أو ذكر أنه رأى جزءا منه، وهو بهذه الضخامة في ثلاثمائة جزء؟ فلولا ما ذكره عنه الذهبي في المائة الثامنة ما سمعنا به أصلا. ويصدق هذا على كثير مما ضاع من تراث أئمتنا، ومن ثم فلا نرى ما ذكره السيد الباحث من عدم وجود شروح على الناظمة أسوة بغيرها من مؤلفات الشاطبي ينتهض لمقاومة صحة نسبتها التي بلغ الاتفاق عليها مبلغ التواتر، فلا ترد بمثل هذه الاحتمالات التي لا تثبت على محك النقد، ولا تُدفع بها الحقائق المجمع عليها.

9ـــ الإجازة بقصيدة ناظمة الزهر منسوبة للشاطبي حول منتصف القرن التاسع الهجري.

وأخيرا وبعد أن فرغت من هذه البيانات والشواهد الناطقة بصحة نسبة الناظمة إلى الإمام الشاطبي، وكشف ما لحق هذه النسبة من الضر بسبب ما أثير حولها من «الشك المريب»، وفَّق الله تعالى للحصول على بينة جديدة لم أكن قد عرفت عنها

شيئا حتى فرغت من البحث وكتبت خاتمته، وهي بينة حاسمة دالة أكثر من غيرها على ما سعيت إلى إثباته ونقض ما خالفه من الأقوال والاحتمالات.

فقد تفضل بعض الباحثين بإطلاعي على معلومات جديدة هي في غاية الأهمية من حيث القضاء على كل تأويل، والاستغناء بها عن كل دليل، في ثبوت صحة نسبة القصيدة، ومعرفة العلماء بها قبل القرن التاسع منسوبة إلى الإمام الشاطبي، وإجازة أئمة القراء بها كغيرها من مؤلفات الأئمة في القراءات وعلومها فيما كانوا يجيزون به تلامذتهم من المصنفات.

ويتعلق الأمر بإجازة علمية صدرت في صدر المائة التاسعة من الإمام كمال الدين أحمد بن عمر التبريزي المقرئ صاحب قصيدة «تكملة الشاطبية» وهي قصيدة على وزن قصيدة حرز الأماني للشاطبي ورويها، نظم فيها التبريزي القراءات الثلاث المكملة للعشر في خمسمائة وسبعة وأربعين بيتا كما ذكره نظما في آخرها في قوله:

وخمسمائة مـعْ سبعةٍ معها أربعو ن أبياتها طابت محلا ومنزلا

انتهى منها كما هو مكتوب في آخر المخطوطة في قوله: «تم كتاب التكملة –بعون الله تعالى وحسن توفيقه- يوم الأحد في حادي عشر من الشهر محرم الحرام في تاريخ سنة أربع وأربعين وثمانمائة...».

وفي ذيل المخطوطة نص إجازة بها من الناظم تقع في ثلاث عشرة لوحة بخط مشرقي مقروء أولها قوله: «الحمد لله الذي أرشدنا إلى طريق السلام والإيمان...»، وقد صدر بالحديث عن القراءات وكونها سنة يأخذها الآخر عن الأول، وعن صفات من تؤخذ عنه القراءة، ونقل نصوصا في ذلك عن ابن مجاهد ومكي بن أبي طالب وغيرهما، قال: «وإذ كان مما تحلى به الشاب...شمس القراء، نجم الأدباء، أبو

الفتح شيخ (كذا) أبو يزيد بن فرج الله الأوجاني وفقه الله لما يحب ويرضى،وقرأ علي أولا من طريق المصريين القراءات السبع للأئمة الأعلام، أئمة أهل الإسلام: نافع بن أبي نعيم المدني...»، وساق ذكر القراء السبعة والرواة والطرق عنهم إلى آخرهم، وأنه أقرأه بها من طريق حرز الأماني للشاطبي إفرادا وجمعا، قال: «ثم قرأ علي ثانيا القراءات الثلاث للأئمة الثلاثة». ولما ذكر إسناده أتبعه بقوله فيما يهمنا: «وأيضا قرأ علي المجاز المذكور القصيدة اللامية المسماة بحرز الأماني في الخلاف، والرائية المسماة بالعقيلة في الرسم، **والرائية الأخرى أيضا المسماة بناظمة الزهر في رؤوس الآي، نظمها كلها الشيخ الشاطبي**، وأيضا قرأ علي قصيدة اللامية المسماة بتكملة الشاطبية صنَّفَها في قراءات الثلاثة... شيخي وأستاذي ومخدومي طيب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه: كمال الملة والدين، كمال الدين أحمد بن عمر المقرئ التبريزي ـ نوّر الله قبره ـ بحق قراءاته ورواياته.

فأجزته خصوصا أن يرويها عني ويقرأها ويقرئ بها من شاء إذا رآه أهلا لذلك مستحقا له».

ثم ذكر المجيز أن شيخه قرأ على الشيخ حاجي عبد المجيد، وعلى شيخه مسعود بن الأسد (كذا) بن زين الدين الأخلاطي[1]، وقرأ شيخه على قدوة القراء والمجودين حاجي قاسم القزويني نور الله قبره».

---

(1) كذا جاء ذكره في الإجازة، ولا أدري إن كان له صلة بالمقرئ يوسف بن أسد الأخلاطي العباسي صاحب كتاب "كشف المعاني في شرح حرز الأماني"، توجد نسخة خطية منه في الخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم 12534 وتاريخ نسخها ربيع الثاني 735هـ. فهرس الخزانة الحسنية(6/ 140ـ141)، وانظر كتابنا زعيم المدرسة الأثرية في القراءات الإمام أبو القاسم الشاطبي (167ـ168) نشر مكتبة أضواء السلف(ط1: 1425هـ ـ 2005م).

www.quranonlinelibrary.com

ثم قال: «فرغت من إملاء هذه الإجازة وأنشأتها في يوم الثلاثاء من سادس عشر من شهر رجب المرجّب في تاريخ سنة خمسين وثمانمائة»[1].

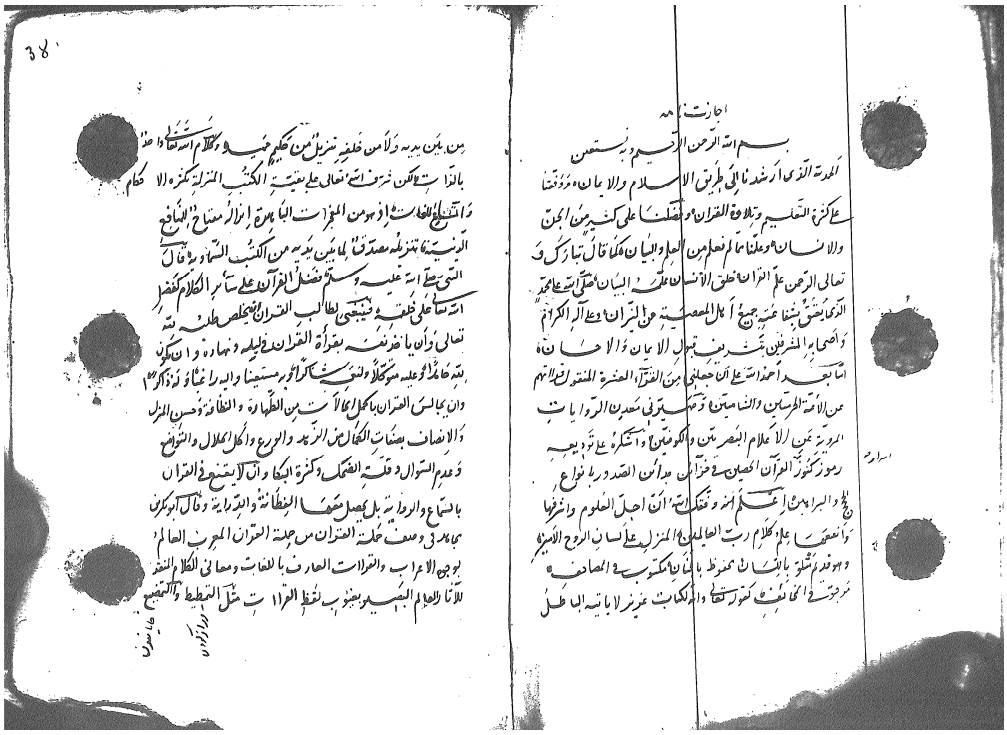

(1) المعلومات عن التكملة والإجازة في ذيلها في المخطوطة مذكورة في الأوراق المصورة الموالية.

www.quranonlinelibrary.com

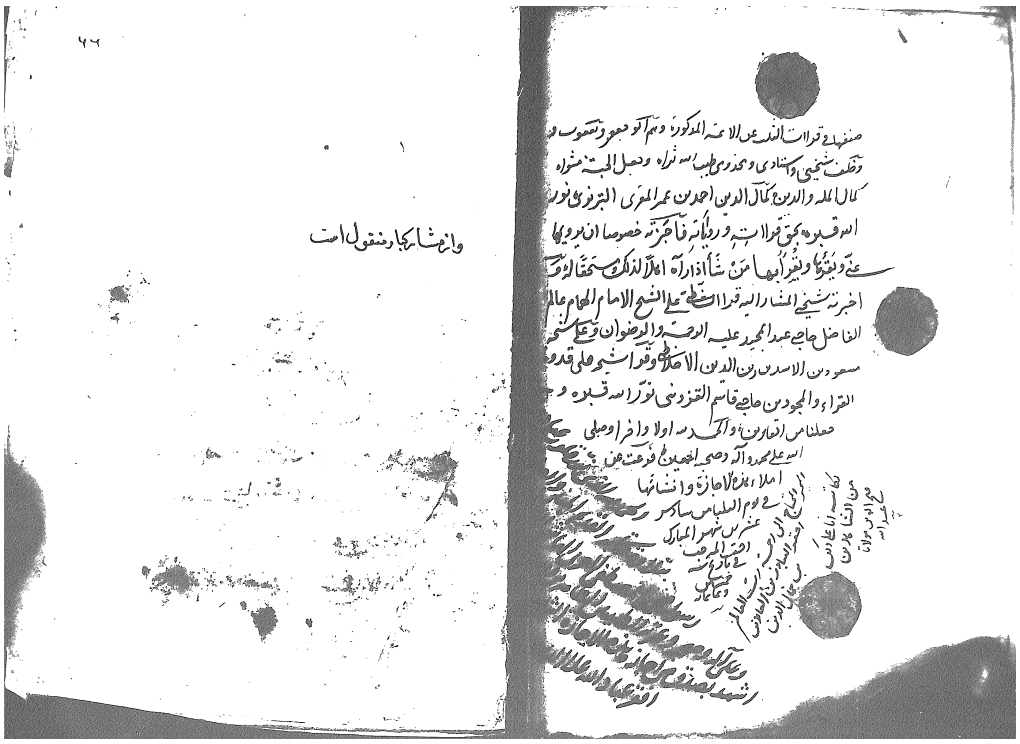

10- مسك ختام البينات: نسخة منتسخة من أصل مؤرخ بتاريخ 713هـ

وصلت إلى يدي في مخطوطة أصلية[1] كتبت في بعض جهات سوس بجنوب المغرب نسخة من ناظمة الزهر بخط مغربي جيّد في ست عشرة (16) ورقة[2]، وأهم ما هو ملحوظ فيها قول كاتبها: «**انتهت الشاطبية في علم الآي والحمد لله، وتاريخ الأصل المنسوخ منه ثلاث عشر وسبع مائة، وهذا عـ104**». هكذا كتب الأول بالحروف، وهو (713هـ) وكتب الثاني بالأرقام، وهو (1044هـ).

وهذه النسخة التي بين أيدينا نسخة مغربية عمرها الآن قرابة أربعة قرون، وهي بنص الناسخ مأخوذة من أصل عمره الآن سبعة قرون ونصف، ومعنى هذا التاريخ الأخير أنها **مكتوبة في حياة الإمام الجعبري** (640 -732هـ)[3]، وبعد تأليفه لكنز المعاني بنحو 16 سنة؛ لأنه فرغ من تصنيفه كما هو مذكور في آخره يوم الاثنين ثاني عشر شهر الله المبارك رمضان سنة سبع وتسعين وستمائة (697هـ)[4]، أو في نهاية شعبان سنة 691هـ كما ذكره محققه فرغلي سيد عرباوي نقلا عن حاجي خليفة في كشف الظنون[5].

وأبلغ من هذا دلالة على مقصودنا أن كاتب هذه النسخة قال في آخرها: «**انتهت الشاطبية في علم الآي، والحمد لله**». فسماها الشاطبية نسبة إلى ناظمها، والظاهر أن

---

(1) أتحفني بها ولدي - حفظه الله- الدكتور حسن حميتو، الأستاذ بجامعة ابن زهر بمدينة أكادير، حصل عليها من بعض طلبته بسوس.

(2) تقع المنظومة في مجموع عتيق غير مرقم يضم كتبا ومنظومات أخرى وتقاييد وطرر. انظر الورقتين الأولى والأخيرة من هذا المخطوط عقبه.

(3) غاية النهاية: 1/ 21 ترجمة 84.

(4) كنز المعاني: 4/ 2633 بتحقيق فرغلي سيد عرباوي.

(5) مقدمة التحقيق: 1/ 92.

ذلك كما هو في أصلها، ولا شك أنه يعني بالشاطبية «ناظمة الزهر» التي سماها ناظمها بذلك في قوله:

بدأت بحمد الله ناظمة الزهر لتجني بعون الله طيبا من الزهر

وهكذا بهذه التحفة الفريدة، والفائدة الجديدة نكون قد حصلنا على القول الفصل الذي لا نرى عليه من مزيد، وبه نكون قد بلغنا أملنا في تحقيق نسبة الناظمة إلى ناظمها الإمام أبي القاسم بن فيره الرعيني الشاطبي الأندلسي رحمه الله، وبه كما يقول المثل العربي: «قطعت جهيزة قول كل خطيب»[1]. ولله الحمد والمنة.

الورقة الأولى من ناظمة الزهر عن نسخة سوس بجنوب المغرب

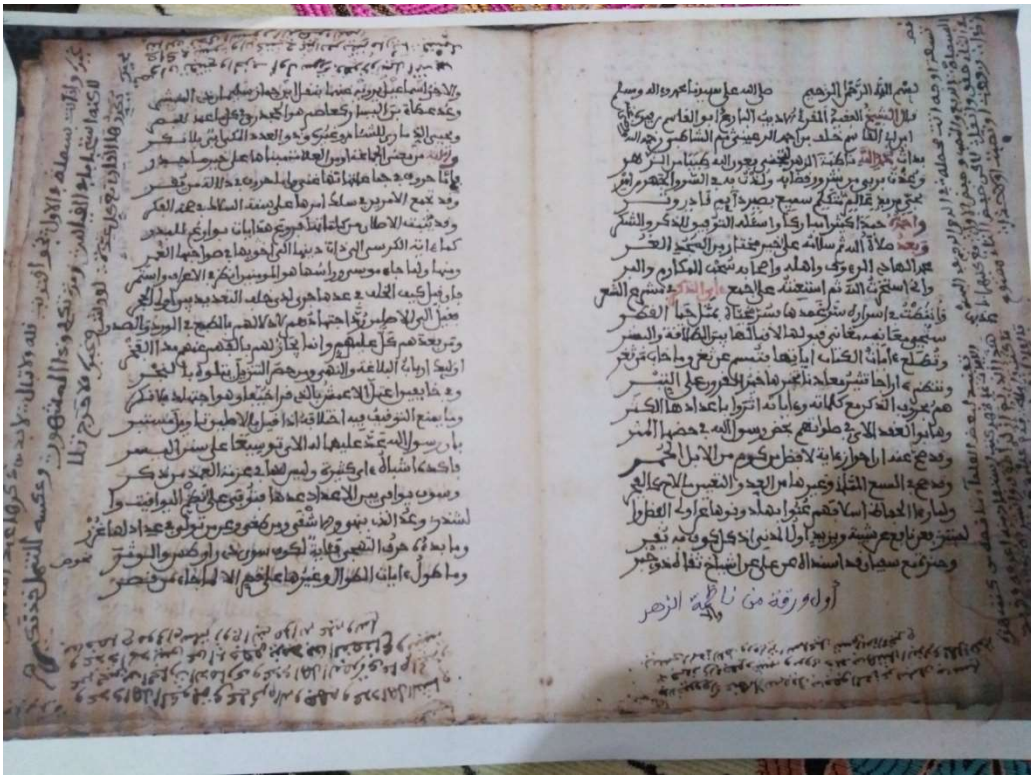

(1) معجم الأمثال للميداني: 1/ 91.

الورقة الأخيرة من ناظمة الزهر عن نسخة سوس بجنوب

ناظمة الزهر نسخة مكتبة ابراهيم أفندي
رقم ٦٨ مجموع

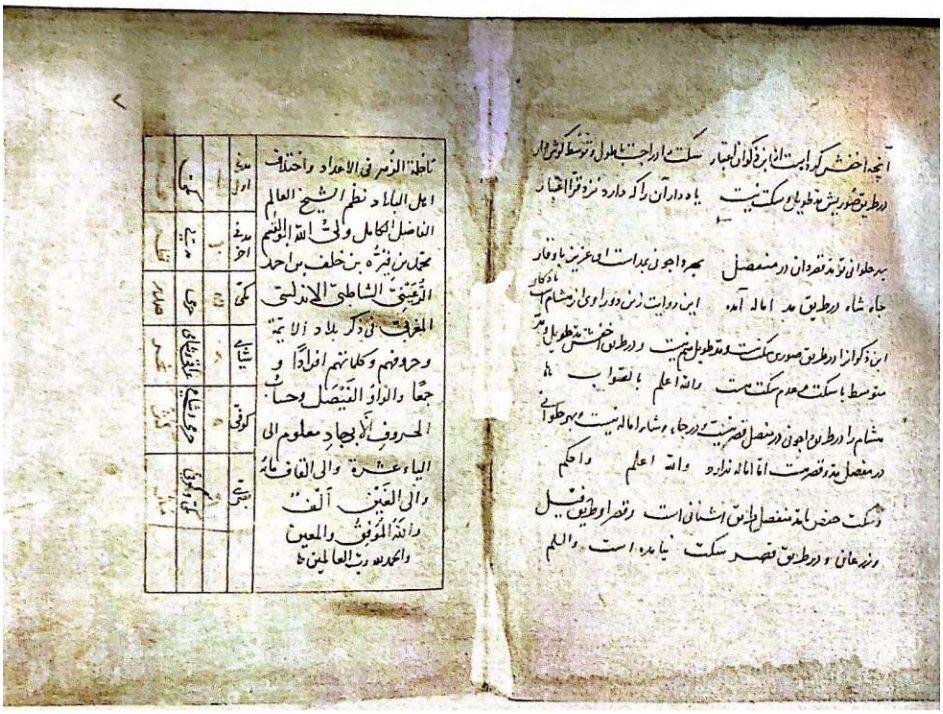

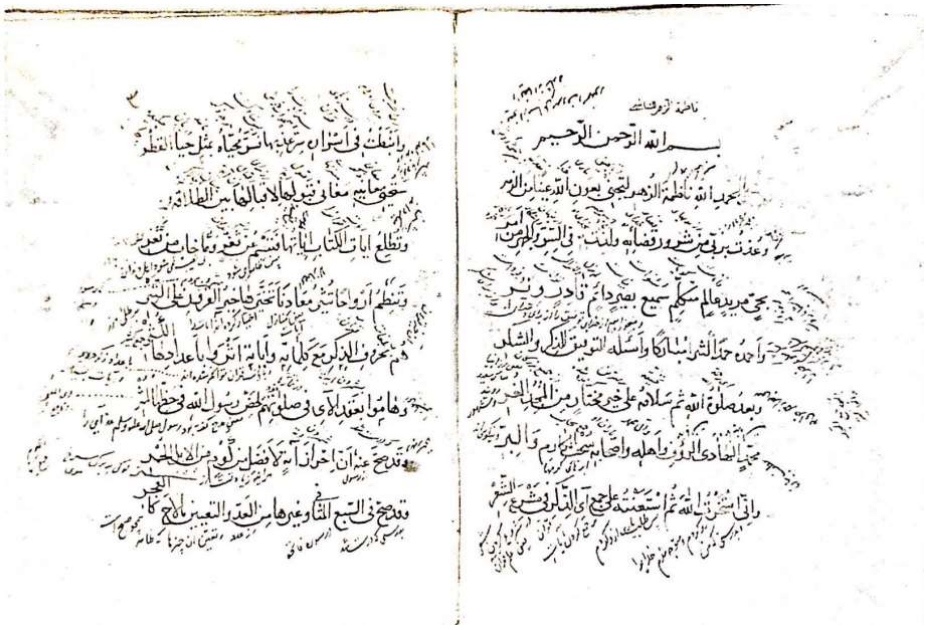

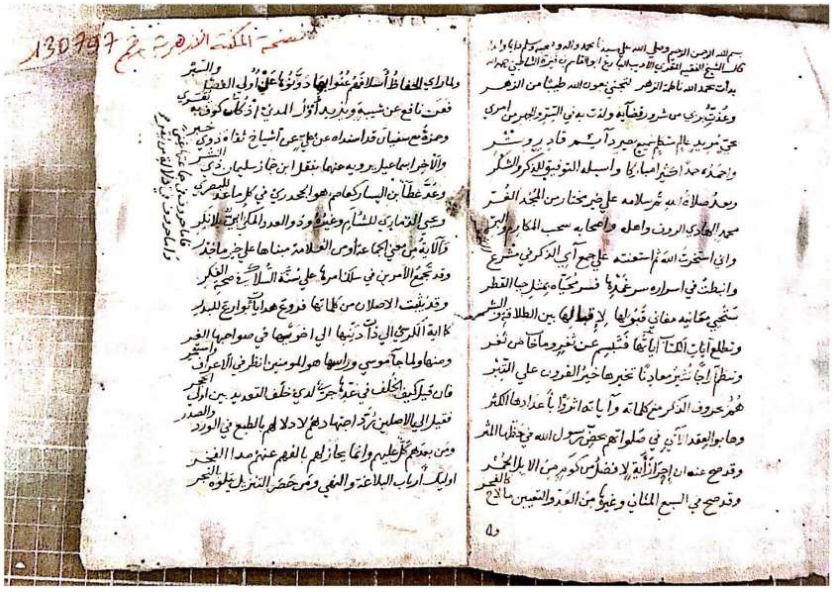

خاتمة:

وبناء على كل ما تقدم من بينات وبيانات، ولا سيما ما ختمناها بـه مـن عثورنـا على بعض النسخ من المنظومة والإجازة بها في تواريخ عتيقـة جـدا، فإننـا لجـازمون ومعنا هذا الحشد الحاشد الذي نسب «ناظمة الزهر» إلى الشاطبي، وفي مقابل جزمنـا لا يوجد عبر القرون من ادعى هذه القصيدة لنفسه أو لشيخه مثلا أو لغيره، أو فنّد قول من نسبها إلى الشاطبي، أو دعا إلى التوقف في هذه النسـبة حـتى تثبـت، ويُـزاد عليها أن من ثبت على هذه النسبة ثبت عليها ومعه الأصل، وهو ما يسـمى بالبقـاء على الأصل، وعلى هذا فلسنا مع السيد الباحث فيما انتهى إليه من قوله في (ص48): «وبناء على ما تقدم، فإن الأصل أن هذه القصيدة ليست للشاطبي حتى يظهر دليـل قاطع يثبت أنها له، ومع ذلك فلا يمنع هذا من الانتفاع بها دراسة ودرسا».

وكذلك لسنا نعَوِّل على مجرد خلو كثير من نسخ كنز المعاني للجعبري مـن ذكرهـا ذهابا مع ما نشره على الشبكة بعـض المهتمـين بالموضـوع الذي اكـتفى بتتبـع عـدد النسخ التي ـ كما قال ـ خلت من نسبتها إليه، والإنصـاف يقتضـي القيـام بتتبـع النسخ المثبتة في مقابلها كما تقتضيه منهجية البحث العلمي المجرد، وإلا فإن بيانـه يعد متحيزا وغير منصف، وذلك في قوله: «قال المدعو أبو يوسف الكفـراوي: بعـد أن وضع على حسابه في الأنترنيت 25 نسخة من نسخ «كنز المعاني». وقـد دفعـني إلى جمع هذه النسخ وغيرها أمور عدة، منها:

1. تيسير الوصول إلى المتاح من نسخ الكتـاب لمـن يجـد في نفسـه القـدرة على تحمل هذه الأمانة، وإخراج نص الكتاب كما أراده مؤلفه.

2. الرد العلمي على من قال: إن الجعبري نص في أول شرحه على نسبة المنظومـة الرائية في العد «ناظمة الزهر» إلى الإمام الشاطبي، وبعد الفحص الدقيـق تأكـد لديَّ

أن جميع النسخ المكتوبة في القرن الثامن الهجري ـ فيما وقفت عليه ـ قد خلت من ذلك، على خلاف العديد من النسخ المكتوبة في القرن التاسع فما بعده، حيث نجدها تارة في المتن مقحمة من بعض النساخ، وتارة في الهامش، مما يرجح ما ذهبت إليه من أن القرن التاسع الهجري قد شهد بداية القول بنسبة «ناظمة الزهر» إلى الإمام الشاطبي تضعيفا».

ولا يخفى ما في هذه النشرة من التجني على البحث العلمي، وذلك لأن صاحبها لم يذكر عدد النسخ الأخرى التي اطلع على وجود هذه النسبة فيها، ولم ينشرها أو يذكر بعضها ليدع للقارئ أن يوازن بينها ويتحقق من تواريخها ومكانها. يضاف إلى هذا ما هو أخطر منه من الناحية العلمية، وهو ربطه ما بين ذكر الجعبري لها ووجود ذلك في النسخ قبل القرن التاسع، وبين صحة نسبة «ناظمة الزهر» إلى الشاطبي، فإذا لم يثبت ذلك فإن النسبة مقحمة من بعض النساخ، وبذلك تكون مكذوبة على الجعبري فتسقط نسبة الناظمة إلى الشاطبي بسبب ذلك، وهو عنده المطلوب، وكان عليه على الأقل أن يتوقف قبل اتهام النساخ، وأن لا يحكم قبل استيفاء وثائق ملف القضية استيفاء كاملا وشاملا.

وقد بيَّنا ـ بحمد الله ـ أن ثبوت هذه النسبة عند الجعبري في الكنز لها أهمية كبيرة، وعليها شواهد كثيرة، ولكنها لا تصل إلى حد توقف صحة نسبة الناظمة إلى الشاطبي على صحة ذكر الجعبري لها في سياق مؤلفاته في الكنز، وإنما ذلك فقط عنصر مهم من عناصر الإثبات، ومعه عناصر وشواهد كثيرة عند الجعبري نفسه – كما قدمنا- وعند غيره، وعند الشاطبي نفسه.

وإني بعد هذا لأعجب من العبارة التي اختتم بها السيد الباحث محقق الحرز ـ حفظه الله ـ التي استدرك فيها على عبارته التي ذكر فيها أن «الأصل أن هذه

القصيدة ليست للشاطبي حتى يظهر دليل قاطع» كيف عكس القضية؛ إذ المنطقي أن يقول بدل هذا كما نقول: إن «الأصل أن هذه القصيدة للشاطبي حتى يظهر دليل قاطع يثبت خلاف ذلك».

وأعجب منه أن يقول بعد هذا: «ومع ذلك فلا يمنع هذا من الانتفاع بها دراسة ودرسا». وللقائل أن يقول له بناء على ما قرره علماء المصطلح في الراوي والمروي عنه من الشروط: كيف يبقى مع ذلك وجه للانتفاع بها دراسة وتدريسا بعد أن يُحكم بجهالة صاحبها، وأن ينظر إليها بعين الريبة في نسبها ونسبتها كما ينظر إلى الدعية اللصيقة في نسبٍ غير نسبها، أو اللقيطة التي يعثر عليها فلا يدرى أبوها ولا أمها ولا قومها؟ ولا سيما وهي معتمدة منذ عشرات العقود في التدريس، ومعتمدة في ترقيم الآي في مصاحف الأمة في عامة الأقطار منذ عقود خلت.

ولقد عهدنا في المنهج العلمي المعمول به في تحقيق التراث أن أهم ما يهتم به المحقق في تحقيق أي كتاب، أن يبرهن أولا على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، فإذا عجز عن إثبات ذلك لم تبق أهمية للتحقيق ولا للكتاب، وفَقَد الأثرُ المطلوبُ تحقيقه قيمتَه العلمية بفقده لبطاقة الهوية التي تحقق شخصيته ونسبته إلى مؤلفه.

هذا وإن كاتب هذا البيان الذي عنون له بعنوان «كشف الضر عن ناظمة الزهر» ليرجو في ختام ملاحظاته أن يتسع صدر أخينا وصديقنا الأثير، القارئ الكبير، والمحقق الخبير، الأستاذ الدكتور الشيخ علي بن سعد الغامدي المكي ـ حفظه الله ـ لتأمُّل ما جمعته من ملاحظات في هذا البحث الذي سبق أن ناقشته في بعض محتوياته بمكة المكرمة في أواخر شعبان من سنة 1438هـ، فأخبرني أنه ما زال على مذهبه، وأنه متوقف على الأقل حتى يتبين له الدليل القاطع، وإنما حملني على الكتابة على عجل بعد أن فارقته عودة إلحاح طلبتي علي بالسؤال عن رأيي في ما ذكره،

وشجعني عليه خاصة رجاؤه من قراء بحثه في مقدمة التحقيق (ص9) حين قال: «من أجل ذلك آمل من كل من علم في هذا التحقيق هفوة ـ ولو كانت من قبيل خلاف الأولى ـ أن يدلني عليها، والشكر الموفور له مبذول، وحقه في ذكر فضله مكفول».

وإني لأبادله مثل ذلك، فآمل منه ومن القارئ الكريم أن يتفضل علي بالدلالة على بعض ما قد أكون قد أخطأت فيه، وأن يرشدني إلى وجه الصواب بما معه من الدليل، والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه: عبد الهادي بن عبد الله حميتو

بمدينة سلا ـ المغرب

في أوائل شهر شعبان1439هـ.

فهرسة المصادر والمراجع

- مصحف شريف برواية أبي عمر الدوري عن أبي عمرو بن العلاء البصري، أشرفت على طباعته دار المركز الإسلامي الإفريقي للطباعة ـ الخرطوم ـ السودان، ووزع «هدية من رابطة العالم الإسلامي ـ مكة المكرمة»، وتاريخ الفراغ من تصحيحه بالسودان في محرم 1398هـ تحت إشراف الشؤون الدينية.

- مصحف شريف برواية ورش عن نافع، طبع بمجمع خادم الحرمين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، تاريخ المصادقة عليه 4 ذي القعدة 1410هـ.

- مصحف شريف طبع بموافقة إدارة الإفتاء العام والتدريس الديني في الجمهورية السورية مؤرخ بتاريخ 1398هـ - 1978م.

- مصحف شريف كتب عليه «مصحف البحرين» برواية حفص عن عاصم، بإشراف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمملكة البحرين، تولت طبعه مؤسسة علوم القرآن ـ دمشق ـ بيروت: 1434هـ ـ 2013م.

+ + + +

- إبراز المعاني من حرز الأماني للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة، تحقيق الشيخ إبراهيم عطوة عوض.

- أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات، تحقيق عبد العزيز محمد تميم الزعبي، ونشر مؤسسة الضحى، الطبعة الأولى: 1437هـ ـ 2016م.

- الإمام الشاطبي سيد القراء إبراهيم محمد الجرمي، نشر ـ دار القلم ـ دمشق القلم ـ الطبعة الأولى: 1420هـ ـ 2000م.

- البيان في عد آي القرآن لأبي عمرو الداني، تحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق التابع لجمعية إحياء التراث الإسلامي ـ الكويت، ط1/ 1414هـ ـ 1994م.

- الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة لأبي محمد بن عبد الغني اللبيب، تحقيق الدكتور عبد العلي آيت زعبول، نشر وزارة الأوقاف بدولة قطر، ط1/1432 هـ ـ 2011 م.

- الفرائد الحسان في عد آي القرآن للشيخ عبد الفتاح القاضي، تحقيق علي بن سعد الغامدي المكي. نشر: دار طيبة الخضراء - مكة المكرمة - 1431هـ.

- القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز لأبي عيد رضوان المخللاتي (ت1311هـ) تحقيق الشيخ عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، طبعة الجامعة الإسلامية ـ الطبعة الأولى: 1412هـ.

- الوافي في شرح الشاطبية عبد الفتاح القاضي (ت1403هـ)، مكتبة السوادي ـ جدة. ط5/1420هـ ـ 1999م.

- برنامج الوادي آشي لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن جابر القيسي، الوادي أشي، (ت749هـ)، تحقيق محمد محفوظ، طبعة دار الغرب الإسلامي، ط1/1400هـ ـ 1980م.

- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للقاسم بن فيره الشاطبي، تحقيق الأستاذ علي بن سعد الغامدي المكي، طبعة دار الغوثاني للدراسات القرآنية بدمشق ـ سوريا ـ ط1/ 1435هـ ـ 2014م.

- ديوان ابن الرومي، شرح الأستاذ أحمد حسن بسج، منشورات دار الكتب العلمية ـ ط1423/2هـ 2002م.

- رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري (ت732هـ)، تحقيق د. حسن محمد مقبولي الأهدل، نشر مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ لبنان، ط1409/1هـ 1988م.

- زعيم المدرسة الأثرية في القراءات وشيخ قراء المغرب والمشرق: الإمام أبو القاسم الشاطبي» للدكتور عبد الهادي حميتو. طبعة مكتبة أضواء السلف بالسعودية: 1425 هـ 2005م.

- سور القرآن وآياته وحروفه ونزوله لأبي العباس الفضل بن شاذان الرازي (ت في حدود290هـ) تحقيق بشير بن حسن الحميري، طبعة دار ابن حزم للنشر والتوزيع ـ الرياض، ط1430/1هـ.

- شرح التحف والنوافل، على منظومة الوسائل، في علم الفواصل للعلامة محمد عبد الودود بن حميه الشنقيطي للشيخ صداف بن محمد البشير المسومي.صححه وهذبه للنشر الأستاذ الشيخ بن محمد بن الشيخ أحمد، مطبعة المنار، ط2005/1م.

- شرح التسهيل في عد آي التنزيل للشيخ إيهاب بن أحمد فكري، نشر المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ـ القاهرة، ط1428/1هـ 2007م.

- غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره ج برجستراسر، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط 2 / 1400هـ 1980م.

- قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري للدكتور عبد الهادي حميتو، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ــ المملكة المغربية، سنة 1424 هـ ــ 2003 م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى ـ بغداد.

- كنز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي إسحاق إبراهيم الجعبري، تحقيق د. محمد اليزيدي، طبعة وزارة الأوقاف ـ المملكة المغربية. وتحقيق الأستاذ فرغلي عرباوي

- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري (ت518هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ـ بيروت، لبنان.

- مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، اختصار وتحقيق محمد حسن عقيل موسى، سلسلة أعلام القراء رقم:1، طبعة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط1/1415هـ ــ 1995م.

- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، نشرة دار المثنى ـ بغداد، ودار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط1، بدون تاريخ.

- مقدمة شريفة، كاشفة لما احتوت عليه من رسم القراءات القرآنية وضبطها وعد الآي المنيفة، للمخلاتي. دراسة وتحقيق أبي الخير عمر بن مالم ابه بن حسن بن

عبد القادر المراطي، مكتبة الإمام البخاري ـ مصر ـ الإسماعيلية: الطبعة الأولى 1427هـ - 2006م.

- منح الفتح المواهبي في بعض مناقب شيخ القراء الإمام الأمجد أستاذ الأساتذة أبي القاسم الشاطبي» للشيخ حسنين بن مصطفى غانم، مطبوع بذيل كتاب «الإفادات والإنشادات» للعلامة الأديب اللغوي محمد صغير الإفراني (ت1104هـ) بتقديم الأستاذ بدر العمراني الطنجي، نشر دار ابن حزم ـ لبنان: 1433هـ ـ 2012م.

- ناظمة الزهر في عد الآي ضبط وتصحيح د. بشير بن حسن بن علي الحميري، نشر كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، الطبعة الأولى 1437ه.

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي (ت1399هـ)، نشر بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ـ أستانبول، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تصدير	3
الإمام الجعبري وناظمة الزهر	6
الإمام الجعبري وناظمة الزهر في النسخ الخطية من كنز المعاني	10
بأي المنهجين أخذ السيد الباحث في تحقيق المسألة؟	11
بينات أخرى على صحة نسبة ناظمة الزهر إلى الإمام الشاطبي عند الإمام الجعبري	16
الإمام القسطلاني وناظمة الزهر	20
هل كان ابن الجزري يشك في صحة نسبة الناظمة إلى الشاطبي؟	25
صنيع الشاطبي وظهور أنفاسه من خلال ناظمة الزهر	30
دلالة الرموز في الناظمة على نسبتها إلى الشاطبي	33
دلالة وحدة المرجعية	34
دلالات وفرة نسخ الناظمة وتفرقها في الزمان والمكان وكثرة شروحها واعتمادها	35
الإجازة بقصيدة الناظمة حول منتصف القرن التاسع الهجري منسوبة إلى الشاطبي	45

مسك ختام البينات: نسخة منتسخة من أصل مؤرخ بتاريخ 713هـ	50
خاتمة البحث	55
فهرسة المصادر والمراجع	59
فهرسة المحتويات	64